EP

UNEP/EA.5/3

الأمم المتحدة

Distr.: General
11 November 2020

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (عبر الإنترنت)، 22-26 شباط/فبراير 2021*
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت**
برنامج العمل والميزانية ومسائل الإدارة والميزانية الأخرى

من أجل الناس والكوكب: استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025 للتصدي لتغير المناخ وفقدان الطبيعة والتلوث

موجز

1- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقررها 1/4 من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم إلى جمعية البيئة في دورتها الخامسة، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، استراتيجية وبرنامج عمل متوسطي الأجل موجهين نحو النتائج ومبسطين، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة 266/72، وذلك بالاستناد إلى الدروس المستفادة من فترات السنتين السابقة.

2- والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023، التي وضعت استجابة للطلب الوارد في المقرر 1/4، تستند إلى الاعتراف بوجود ثلاث أزمات كوكبية – هي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث – مما يعرضنا لخطر تغيير علاقتنا مع العالم الطبيعي بشكل لا رجعة فيه. وتحقيق الاستقرار المناخي، والعيش في وئام مع الطبيعة، والتحرك نحو كوكب خال من التلوث، سيتطلب إعادة معايرة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا نحو نماذج أكثر استدامة وإنصافاً. وتحدد الاستراتيجية المتوسطة الأجل مجموعة من التغييرات التحويلية التي تستهدف العوامل المحركة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وتنظر في الأثر. وهي تحدد الإجراءات اللازمة لإعادة تشكيل أنماط الاستهلاك والإنتاج لدينا نحو الاستدامة، وتأطير مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وما بعده. وتقوم بذلك مع احترام أوجه التآزر والتكامل مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الأطر المتفق عليها دولياً، والاستفادة من إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في عمل بيئي أقوى وأكثر تنسيقاً وتآزراً. ويحدد برنامج العمل (UNEP/EA.5/3/Add.1) إطار نتائج

* وفقاً للمقررين اللذين اتُخذا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة للجمعية في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** UNEP/EA.5/1/Rev.1.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين 2022–2023، الذي يركز على الأهداف الاستراتيجية الثلاثة المبينة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

3- واستعرضت الدول الأعضاء خريطة الطريق لإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل في الاجتماع السادس للجنة الفرعية السنوية التابعة للجنة الممثلين الدائمين، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وكانت مسارات التشاور من أجل إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022–2023 كما يلي:

(أ) جلسات مع لجنة الممثلين الدائمين؛

(ب) ''جلسات الاكتشاف'' مع الدول الأعضاء؛

(ج) عمليات ''الاكتشاف'' الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك كجزء من عملية التحول؛

(د) مشاورات بشأن الأولويات مع الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

(هـ) ''جلسات الاكتشاف'' مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(و) ''جلسات الاكتشاف'' مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطفال والشباب والمنظمات الدينية، ومع القطاع الخاص.

4- وتستند الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022–2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022–2023 إلى المشاورات التي أجريت مع لجنة الممثلين الدائمين في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بشأن الدروس المستفادة)، و4 حزيران/يونيه (بشأن نتائج ''دورات الاكتشاف'' للجنة)، و14 تموز/يوليه و14 أيلول/سبتمبر، و12–16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (خلال الاجتماع السابع للجنة الفرعية السنوية التابعة للجنة الممثلين الدائمين)، و19 تشرين الثاني/نوفمبر و10 كانون الثاني/ديسمبر 2020.

المحتويات

موجز **1**

الاختصارات **5**

أولاً- معلومات أساسية **6**

ثانياً- تحليل الحالة: أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تثقل كاهل موارد الأرض **7**

ألف- التدهور السريع في البيئة لا يهدد رفاهنا الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل أيضاً تحقيق أهداف التنمية المستدامة 7

باء- الآثار السلبية على التنمية البشرية، وتزايد عدم المساواة والتحديات التي تواجه النظام المتعدد الأطراف قد تحول الانتباه عن الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة 9

جيم- اغتنام الفرصة لتعزيز إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال زيادة الوصول إلى البيانات البيئية واستخدامها وضمان أن تساعد الثورة الرقمية على تحقيق البعد البيئي في خطة عام 2030، لا إعاقته..... 11

دال- الدروس المستفادة: البناء على الماضي من أجل الأداء الأعلى في المستقبل 12

هاء- الاستثمار في الموظفين من أجل تغيير تنظيمي مستدام 12

واو- تحقيق المساواة بين الجنسين: زيادة الاستجابة للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان 13

زاي- ضمان تصميم تنظيمي أقوى للمساءلة الجماعية 13

حاء- زيادة التركيز على الإدارة من أجل تحقيق النتائج 13

طاء- حشد الموارد والاستفادة من الشراكات لتعزيز الكفاءة 14

ثالثاً- استراتيجية متوسطة الأجل لعقد العمل **14**

ألف- رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لخطة عام 2030 – استراتيجية لعام 2025 مع توقعات لعام 2050... 14

باء- النهج الاستراتيجية المحورية في رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لخطة عام 2030 ومساهمته في عقد العمل 15

رابعاً- محور تركيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة: البرامج المواضيعية، والتأسيسية، والتمكينية لزيادة الطموح **17**

ألف- البرامج الفرعية المواضيعية 20

1- العمل المناخي 20

2- العمل المتعلق بالطبيعة 24

3- العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث 29

باء- البرامج الفرعية التأسيسية 34

1- العلوم والسياسات 34
2- الحوكمة البيئية 37
جيم- البرامج الفرعية التمكينية 40
1- التحولات المالية والاقتصادية 40
2- التحولات الرقمية 44

خامساً- أربعة عوامل للتغيير من أجل تحسين التنفيذ 46
ألف- الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف و''أثرها المضاعِف'' 47
باء- رفع مستوى الطموح البيئي داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال إصلاح الأمم المتحدة 47
جيم- تعددية الأطراف الشاملة من أجل حوكمة بيئية عالمية أقوى 49
دال- الاتصال المبتكر كقوة دافعة لمناصرة البيئة المُمكَّنة 50

سادساً- التطلع إلى الأمام: قيادة التغيير نحو المستقبل الذي نصبو إليه 50

المراجع 52

الاختصارات

10YFP	الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
COVID-19	مرض فيروس كورونا
CPC	لجنة البرنامج والتنسيق
CSW	لجنة وضع المرأة
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GEF	مرفق البيئة العالمية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IPBES	المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
IPU	الاتحاد البرلماني الدولي
IRP	الفريق الدولي المعني بالموارد
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
JIU	وحدة التفتيش المشتركة
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
Rio+20	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
SCBD	أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
SIDA	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
UNCED	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UN-Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UN-REDD	برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية
UN-Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
WHO	منظمة الصحة العالمية

أولاً- معلومات أساسية

''مع بقاء 10 سنوات فقط على الموعد النهائي المحدد وهو عام 2030، هناك حاجة ملحة إلى تصعيد العمل. ويمكن لكل أمة وكل مجتمع وكل شخص أن يقدم مساهمة، ويجب عليه أن يقدمها.''

- الأمين العام أنطونيو غوتيريش

1- **أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972، على خلفية سلسلة من التقارير العلمية التي أبلغت العالم بأن حالة البيئة العالمية في أزمة.** وقد وفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (مؤتمر استكهولم) منبراً يرتكز على العلوم لقادة العالم وصانعي السياسات للتلاقي والتصدي لدوافع تلك الأزمة. ونتيجة لذلك، أُسندت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مهمة تنسيق الاستجابات العالمية للتحديات البيئية والقضايا الناشئة ذات الصلة، داخل الأمم المتحدة وخارجها، مع الحفاظ على مراقبة حالة البيئة العالمية وربط العلوم بصُنع السياسات.

2- **واليوم، يجد العالم نفسه في وضع مماثل، لكن حالة البيئة ما فتئت أن تدهورت.** فثمة ثلاث أزمات مترابطة، هي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، تعرّض رفاهنا الاقتصادي والاجتماعي للخطر، بينما تقوض فرص الحد من الفقر وتحسين الحياة وسبل العيش، كما يتضح من أزمة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، فإنها تخاطر أيضا بتغيير علاقتنا مع العالم الطبيعي بشكل لا رجعة فيه. وترتبط هذه الأزمات أساساً بأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، التي اعترف بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) في عام 1992 بوصفها ''السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية'' (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) في عام 1992. وفي حين أن تأثيرات هذه العوامل المسببة للتدهور البيئي كانت واضحة على مدى عقود (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (هـ))، فإن نطاق ووتيرة الاستجابة العالمية لهذه الأزمات الثلاث لا يؤديان إلى عكس اتجاه هذا التدهور أو حتى إبطائه. وقد وضعت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتعزيز الشعور الجماعي بإلحاح المسألة وتسريع التعاون، ولكننا اليوم لسنا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالبيئة، التي لها أهمية مركزية في تحقيق جميع الأهداف[(1)].

3- **وفي حين أن أهمية ربط العلوم بصنع السياسات وصنع القرار لا تزال أقوى من أي وقت مضى، فإن العلم وحده لا يكفي.** فالعلم يدعم الحلول والإجراءات التي يمكن أن ترسم مساراً تحويلياً للطريقة التي نعيش بها ونعمل ونرتبط بها بالطبيعة، ولكن فقط عند استدامة ذلك من خلال إدارة بيئية قوية ومدعومة بسياسات تمكينية للاقتصاد الكلي، يمكن للعلم أن يكون أساس استجابة حفّازة لأزمات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وهي استجابة مطلوبة لتحسين الرفاه بشكل عام، وحياة الفقراء والضعفاء على وجه الخصوص. ويمكن للعلم، ويجب عليه، أن يُنير ويحرك التحولات المالية والاقتصادية والسلوكية نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتمكين التحول بالسرعة والنطاق المطلوبين. وما لم نسخّر الثورة الرقمية باعتبارها رصيداً استراتيجياً لتحقيق نتائج أكثر شمولاً وشفافية وابتكاراً، فإننا لن نفي بالاستجابات العاجلة التي نحتاج إليها.

4- **وتحدد هذه الاستراتيجية رؤية للكيفية التي يمكن بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يلبي التوقعات الحالية والمستقبلية** مع الاستمرار في الوفاء بالوعود التي قُدِّمَت للدول الأعضاء في عام 2012 من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) ووثيقته الختامية ''المستقبل الذي نصبو إليه'' (A/RES/66/288). وتقترح الاستراتيجية مساراً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025، مع تعزيز البعد البيئي لخطة عام 2030 كخريطة طريق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظور عام 2050 التطلعي لاستدامة الكوكب. وهي تتحدث

(1) كشف التقرير المعنون ''قياس التقدم: نحو تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة'' (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (هـ)) أنه من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة وعددها 93 مؤشراً، هناك 22 مؤشراً (23 في المائة) أحرز تقدم جيد بشأنها على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. غير أنه بالنسبة لـ 77 في المائة الأخرى من المؤشرات المتصلة بالبيئة، فإنه إما لا توجد بيانات كافية لتقييم التقدم (68 في المائة) أو أن من غير المرجح أن تتحقق الغاية دون اتخاذ إجراءات لزيادة حجمها (9 في المائة).

عن الدور المحوري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم عمل البلدان لبناء قدراتها على الوفاء بأهدافها والتزاماتها البيئية بموجب الاتفاقات الدولية.

5- **ومن خلال هذه الاستراتيجية، يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأزمات البيئية الثلاث المتمثلة في تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث في صميم عمله.** وسيعالج هذه الأزمات من خلال إجراءات تحويلية متعددة أصحاب المصلحة تستهدف الأسباب الجذرية للأزمات ودوافعها، مما يحقق أثراً أعمق وأوسع نطاقاً يمكن أن يدعم النتائج الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية، مع الحد من أوجه الضعف في دعم التنمية المستدامة. وسيكفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يظل العلم محور جميع عمليات صنع القرار، بما في ذلك القضايا الناشئة، وأن تستمر سيادة القانون البيئي في تحسين الإدارة البيئية العالمية، بالتعاون الوثيق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وفي الاتجاه الذي حددته خطة عام 2030. كما سيتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شركائه العديدين، مع تسريع التدخلات النُظُمية التي تشرك الجهات الفاعلة المالية والاقتصادية التي لها تأثير على البيئة، مع الاستفادة من قوة التكنولوجيات الرقمية، لزيادة الاستدامة البيئية.

6- **وتنير هذه الاستراتيجية التي تستغرق أربع سنوات مساراً خلال النصف الأول من عقد العمل حتى يتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تعزيز استجابة الأمم المتحدة الجماعية لأزمات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.** ويتيح إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فرصة هائلة لتمكين الأمم المتحدة من التصدي للأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية العالمية، وسيستغل برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه الفرصة لتعزيز دوره التوجيهي، ورفع مستوى الطموح، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة هذا التقدم، بروح عقد عمل الأمين العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- **وتقع هذه المبادئ في صميم الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022–2025.**

ثانياً- تحليل الحالة: أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تثقل كاهل موارد الأرض

ألف- التدهور السريع في البيئة لا يهدد رفاهنا الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل أيضاً تحقيق أهداف التنمية المستدامة

8- **إن توسيع النشاط البشري وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة بصورة متزايدة يثقلان كاهل بيئة الأرض.** ففي السنوات الخمسين الماضية تضاعف عدد البشر في العالم، وزادت عمليات استخراج المواد بمقدار ثلاثة أمثال، وزاد إنتاج الطاقة الأولية بأكثر من ثلاثة أمثال، ونما الاقتصاد بمقدار خمسة أمثال تقريباً، ونمت التجارة العالمية بمقدار عشرة أمثال (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (د)). ومع ذلك، لا يزال أكثر من 820 مليون شخص يعانون من الجوع (منظمة الأغذية والزراعة وغيرها، 2019). ومن المتوقع أن يزداد الاستهلاك البشري مع استمرار نمو السكان والتحضر ودخل الفرد. كما أن الاستهلاك الفردي في البلدان المتقدمة النمو عموماً يتجاوز بكثير الاستهلاك الفردي في البلدان النامية. ويجري استغلال الأراضي والمياه العذبة والمحيطات استغلالاً مفرطاً في إنتاج الأغذية، والبنية التحتية، والصناعة، والمستوطنات البشرية. ويُطلق ما يصل إلى 400 مليون طن من المعادن الثقيلة والمذيبات والحمأة السامة والنفايات الصناعية الأخرى سنوياً في مياه العالم (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية، 2019).

9- **وتراكم التلوث من المواد الكيميائية والنفايات وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم الإيكولوجية، والتصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، كلها أمور مترابطة بشكل وثيق، ويعزز بعضها بعضاً.** وقد تضاعفت تقريباً القدرة العالمية على إنتاج المواد الكيميائية بين عامي 2000 و2017 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (ج)). وأنتجت الأسمدة المستخدمة في الزراعة الداخلة إلى النظم الإيكولوجية الساحلية أكثر من 400 ''منطقة ميتة'' في المحيطات يزيد مجموع مساحتها الإجمالية على 000 245 كيلومتر مربع – وهي مساحة

مجمعة أكبر من مساحة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (Diaz and Rosenberg, 2008). وزاد التلوث بالبلاستيك البحري بمقدار عشرة أمثال منذ عام 1980 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (ج)؛ و2019 (د)). ومن بين 45 مدينة ضخمة تتوافر رصدات بشأنها، لم تحقق سوى 4 مدن مبادئ منظمة الصحة العالمية لنوعية الهواء (Cheng and others, 2016). ويمكن أن يؤدي تغير المناخ، والمواد الكيميائية، والنفايات، والتلوث والاستخدام غير المستدام للأراضي والمياه والمحيطات، بشكل فردي أو معاً إلى تدهور النظم الإيكولوجية وقدرتها على تقديم خدمات ذات أهمية حاسمة لرفاه البشر والطبيعة (منظمة الأغذية والزراعة وغيرها، 2019؛ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، 2019؛ وفريق الموارد الدولية، 2019 (أ)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (ج)؛ و 2019 (د)).

10- **ومع تغير البيئة، يزداد خطر عبور العتبات التي تخل بالنظم الاجتماعية والإيكولوجية الحرجة، مما يؤدي إلى تهديدات مثل الأوبئة الجديدة والتغييرات المفاجئة في الإمدادات الغذائية** (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، 2019؛ والفريق الدولي المعني بالموارد، 2019 (أ)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (ب)). وتُبيّن الاتجاهات والسيناريوهات إحراز تقدم واضح بمرور الوقت في الحد من الجوع، وزيادة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الملائم، وزيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، ولكن ليس بالقدر الكافي لتحقيق أهداف تحقيق التنمية المستدامة ذات الصلة بحلول عام 2030 (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، 2019؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (د)) . فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة الضرر الناجم عن الكوارث المرتبطة بالمناخ في عام 2018 ما يقدر بـ 155 بليون دولار (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (د)). ويمكن أن تصل الخسائر الاقتصادية العالمية الناجمة عن انخفاض إنتاجية اليد العاملة، وزيادة تكاليف الرعاية الصحية، وانخفاض غلة المحاصيل إلى 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2060 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016). وأي تطور آخر في تغير المناخ يُزيد من المخاطر، ولا سيما تلك المتعلقة بالفقر والجوع، والصحة والرفاه، والحصول على المياه العذبة النظيفة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (د)). ولسوء نوعية المياه تكاليف اقتصادية كثيرة مرتبطة، بما في ذلك التكاليف المتصلة بتدهور خدمات النظم الإيكولوجية؛ ومعالجة المياه والصحة؛ والآثار على الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة ومصائد الأسماك والتصنيع التحويلي والسياحة؛ وفقدان قيمة الممتلكات وفرص تحقيق مزيد من التطوير. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاهات السلبية الحالية في التنوع البيولوجي وسلامة النظم الإيكولوجية تقوِّض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والمياه والمناخ والمدن (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019). وعلى سبيل المثال، فإن التلقيح عن طريق الحيوانات أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأكثر من 75 في المائة من المحاصيل الغذائية، بما في ذلك العديد من الفواكه والخضروات والمحاصيل النقدية الهامة في البلدان النامية، مثل البن والكاكاو واللوز (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019). ويهدد فقدان الملقحات إنتاجاً سنوياً من المحاصيل التجارية العالمية تتراوح قيمته بين 235 و577 بليون دولار (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019).

11- **ولا يتماشى مسار التغير البيئي العالمي مع الأهداف والغايات الدولية.** فالمجتمع العالمي لا يحقق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً. فقد ارتفع متوسط درجة حرارة سطح الأرض بالفعل بنحو درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وبالمعدل الحالي لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، من المرجح أن يصل الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية في أوائل الثلاثينيات من القرن الحادي والعشرين. ومع التعهدات الحالية، يسير العالم على طريق احترار يتراوح بين 3 درجات مئوية و4 درجات مئوية أو حتى أكثر من ذلك، وحتى الحفاظ على

الاحترار عند هذا المستوى يتطلب الوفاء بالتعهدات الحالية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، 2018). ويعني تغير المناخ ضغوطاً على موارد الأرض والمياه العذبة، مما يزيد من المخاطر القائمة لسبل العيش والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان والنُظُم الإيكولوجية والبنية التحتية ونظم الأغذية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، 2019). وهناك مليون من أنواع النباتات والحيوانات في العالم التي يقدر عددها بثمانية ملايين نوع، بما في ذلك الحشرات، مهددة بالانقراض (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية، 2019).

12- **وتتطلب معالجة التدهور البيئي تركيزاً متكاملاً على المناخ والتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات والموارد الطبيعية والتلوث.** ولا يزال من الممكن من الناحية التقنية الحد من متوسط الزيادة العالمية في درجات الحرارة إلى أقل بكثير من 1,5 درجة مئوية إذا اتخذت جميع البلدان إجراءات فورية وأكثر طموحاً لخفض انبعاثات جميع الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وستتطلب هذه الإجراءات الطموحة بناء القدرات ودعماً مالياً وتكنولوجياً كافياً. والتقييم السليم للفوائد والمخاطر المحتملة أمر أساسي لمزيد من العمل السياسي. وكلما استخدمنا الموارد الطبيعية بكفاءة أكبر، انخفضت الغازات المسببة للاحتباس الحراري المنبعثة في جميع أنحاء الاقتصاد (فريق الموارد الدولية، 2019 (أ)) ولا يمكن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه وترميمه على نحو مستدام إلا بمعالجة جميع العوامل الأساسية المحركة للتغيّر، بما في ذلك العوامل الاقتصادية التي تدفع إلى استغلال الموائل الحيوية وتدميرها. ويمكن التقليل إلى حد كبير من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات على البيئة وصحة الإنسان عن طريق تنفيذ الأطر الدولية القائمة، وتعزيز الأساس العلمي لصنع السياسات والقرارات، وتعزيز الابتكارات والقدرات المستدامة وذات الكفاءة في استخدام الموارد التي يجري من خلالها احتواء المواد الكيميائية الضارة، وتخفيض استخدامها وإنهاؤه تدريجياً.

باء- الآثار السلبية على التنمية البشرية، وتزايد عدم المساواة والتحديات التي تواجه النظام المتعدد الأطراف قد تحول الانتباه عن الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

13- **لقد ساءت التوقعات العالمية للاقتصاد الكلي خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما أدى إلى تسارع وتيرة نمو عدم المساواة في جميع أنحاء العالم، ويهدد بالقضاء على التقدم الكبير المُحرز في تحقيق التنمية المستدامة.** ففي حزيران/يونيه 2020، توقع صندوق النقد الدولي نمواً عالمياً قدره -4,9 في المائة في عام 2020، وتوقع ''أثراً سلبياً حاداً بشكل خاص للجائحة على الأسر المعيشية المنخفضة الدخل في جميع أنحاء العالم يمكن أن يزيد من عدم المساواة بشكل كبير'' (صندوق النقد الدولي، 2020). وحذر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن التنمية البشرية العالمية من المتوقع أن تنخفض في عام 2020 للمرة الأولى منذ 20 عاما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020). وتتطلب ''إعادة البناء بشكل أفضل'' تحسين قياس وإدارة الأصول التي تدعم التقدم البشري والبيئي والمؤسسي والاقتصادي.

14- **ولا يؤدي تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وعدم المساواة إلى تعميق الانقسامات بين ''من يملكون'' و''من لا يملكون'' فحسب، بل إن هناك أيضاً قلقاً أكبر بشأن فقدان المكاسب التي تحققت في العقود الأخيرة فيما يتعلق بالحد من الفقر.** وحتى قبل بدء جائحة كوفيد-19، كان من المقدر أن التفاوتات تتزايد باطراد لأكثر من 70 في المائة من سكان العالم (الأمم المتحدة، 2020 (د))، مما يؤدى إلى تفاقم الانقسامات بين البلدان وداخلها. وتعزز الاتجاهات الكبرى والقوى العالمية، مثل الابتكار التكنولوجي، والتحضر، والهجرة، بالإضافة إلى تغير المناخ والتدهور البيئي ونضوب الموارد، بعضها بعضاً مما يؤدي إلى تفاقم هذا التفاوت، مع تقويض آفاق التنمية عموما. وتهدد الأساليب الحالية للإنتاج والاستهلاك وما يرتبط بها من مستويات عدم المساواة تحقيق خطة عام 2030 بأكملها (مجموعة العلماء المستقلة التي عينها الأمين العام، 2019).

15- **ويواجه الفقراء والنساء والأطفال مزيدا من الضعف بسبب الضغوط البيئية التي تؤدي إلى اشتداد التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة، ومن المحتمل أن تؤدي إلى الهجرة وعدم الاستقرار والنزاع.** وعلى

الصعيد العالمي، فإن 24 في المائة من الأراضي تتدهور. ويعتمد أكثر من 1,5 بليون شخص، 74 في المائة منهم يعيشون في فقر، على تلك الأرض بشكل مباشر (Sena، 2019). وبحلول عام 2050، سيصبح أكثر من 143 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية – يشكلون 2.8 في المائة من سكان هذه المناطق – مهاجرين داخليين. وسيتمثل سبب رئيسي لذلك في مختلف الآثار المناخية، حيث يترك الناس المناطق الأقل قدرة على الاستمرار وذات شُح الموارد وإنتاجية المحاصيل الأقل، وكذلك المناطق المتأثرة بارتفاع مستويات سطح البحر وبعرام العواصف (Rigaud وآخرون، 2018).

16- **وإرساء أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، بدعم من إطار راسخ في الأمم المتحدة، هو أمر أساسي للحد من عدم المساواة، وخلق فرص العمل، وحماية البيئة.** ويتسبب استخراج الموارد ومعالجتها في نسبة تفوق 50 في المائة من آثار تغير المناخ العالمي وأكثر من 90 في المائة من فقدان التنوع البيولوجي العالمي. ومع ذلك، فإن مؤشري استهلاك الموارد، وهما ''بصمة المواد'' و''استهلاك المواد المحلي''، اللذين يتقاسمهما هدفا التنمية المستدامة 12-2 و 8-4، كلاهما يظهر اتجاهاً سلبياً طويل الأمد يواصل الارتفاع على الصعيد العالمي (فريق العلماء المستقل الذي عينه الأمين العام، 2019؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (هـ)) وهذا يشير إلى أن معدل استخراج المواد على الصعيد العالمي يفوق النمو السكاني والاقتصادي على حد سواء (مجموعة العلماء المستقلة التي عينها الأمين العام، 2019). ويتطلب عكس مسار هذا الاتجاه تحويل اقتصاداتنا، سواء من حيث كيفية إنتاج الموارد الطبيعية ومعالجتها واستخدامها وإدارتها في نُظمنا الاجتماعية والاقتصادية، أو كيفية تصميم وتنفيذ سياساتنا المالية والاقتصادية الوطنية. وعلى صعيد الوظائف، أفادت منظمة العمل الدولية أن ''التحول إلى اقتصاد أكثر اخضراراً يمكن أن يخلق 24 مليون فرصة عمل جديدة على مستوى العالم بحلول عام 2030 إذا ما تم وضع السياسات الصحيحة'' (منظمة العمل الدولية، 2018). ويمكن أن يحقق إعطاء الأولوية للقطاعات التي تتطلب موارد كثيفة من أجل التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة جداً، غالباً في أطر زمنية قصيرة. فعلى سبيل المثال، شكلت قطاعات الزراعة والأغذية والمشروبات والبناء والتشييد ما يقرب من 70 في المائة من إجمالي بصمة المواد في العالم في عام 2015، في حين أنها من بين أكثر القطاعات التي تنبعث منها الغازات المسببة للاحتباس الحراري بكثافة (مبادرة دورة الحياة وغيرها، 2018). وسيكون إحداث تحول في تلك القطاعات لخفض الانبعاثات وزيادة الدائرية أمراً حاسماً في السنوات المقبلة.

17- **والمساواة بين الجنسين والنهج القائم على الحقوق هما عنصران أساسيان لإنهاء جميع أشكال التمييز وضمان إحراز تقدم نحو الاستدامة البيئية** (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019). فتغيّر المناخ والأزمة السكانية ليسا محايدين من حيث نوع الجنس؛ فالنساء يتحملن عبئاً كبيراً وغير متكافئ منه، ويشكلن 80 في المائة من المشردين بسبب تغير المناخ (Habtezion، 2016). والنساء في سن الإنجاب والأطفال عُرضة للتأثر بوجه خاص. والنساء مسؤولات عن نسبة تتراوح بين 60 و 80 في المائة من إنتاج الأغذية في البلدان النامية (الوكالة السويدية للتنمية الدولية، 2009)؛ ومع ذلك، غالباً ما تُستبعد النساء من ملكية الأراضي ومن القرارات المتعلقة بها، مع وجود قوانين وممارسات تقليدية ودينية وعرفية سائدة في 123 بلداً تحد من حريتهن في المطالبة بأصولهن من الأراضي وحمايتها (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2014). وغالبا ما تُستخدم النساء والأطفال في القطاعات غير الرسمية التي ترتفع فيها المخاطر، مثل التعدين الحرفي وجمع النفايات. ومما يزيد من تفاقم هذا التفاوت انخفاض مستوى التمثيل السياسي، حيث لا تشغل النساء سوى 25 في المائة من المقاعد البرلمانية في الحكومات في جميع أنحاء العالم (الاتحاد البرلماني الدولي، 2020). وتبين عملية تقييم تتعلق بإعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد مرور 25 عاماً على اعتماده، أن ''الثغرات الرئيسية لا تزال قائمة، وأن العقبات، بما في ذلك الحواجز الهيكلية والممارسات التمييزية وتأنيث الفقر، لا تزال قائمة'' (لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، 2020). وتشير التقديرات إلى أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين على الصعيد العالمي سيستغرق في المتوسط قرناً آخر. وتشكل الشعوب الأصلية مجموعة أخرى، وإن كانت تشكل أقل من 6 في المائة من سكان العالم، معروفة

بأنها قيِّمة على 80 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم من خلال المعارف الإيكولوجية التقليدية (الأمم المتحدة، 2009؛ وSobrevila، 2008). ويمكن للشعوب الأصلية أيضاً أن تسهم في إيجاد حلول مناخية من خلال المعارف والنظم القانونية والثقافات التقليدية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019 (ج)).

18- **وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً على توقيع ميثاق الأمم المتحدة، لا تزال تعددية الأطراف البيئية ذات أهمية قصوى كما كانت دائماً.** فالتحديات العالمية مثل تغير المناخ، وارتفاع مستويات التلوث، وتدمير الطبيعة، وجائحة كوفيد-19 هي دلائل واضحة على الحاجة إلى الدفاع عن الإشراف على البيئة والتعاون. ويجب أن يوفر هذا التعاون المتعدد الأطراف حلولاً للتنمية المستدامة تدمج الصحة والتعليم والحد من الفقر والرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وقد حذرت الأمم المتحدة، في سياق توقعاتها الاقتصادية لعام 2020، من أنه ''وسط ضعف الالتزام بتعددية الأطراف، سواء على الساحة الاقتصادية أو السياسية، انخفضت قدرة المجتمع الدولي على احتواء النزاعات وحلها'' (الأمم المتحدة، 2020 (ج)). وتنشيط تعددية الأطراف أمر ضروري لتحقيق خطة عام 2030. وسنصل في عام 2025 إلى مرحلة هامة عندما يبلغ عُمر الأمم المتحدة الثمانين وتنتهي الفترة التي تغطيها هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل وينبغي اغتنام هذه الفرصة.

جيم- اغتنام الفرصة لتعزيز إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال زيادة الوصول إلى البيانات البيئية واستخدامها وضمان أن تساعد الثورة الرقمية على تحقيق البعد البيئي في خطة عام 2030، لا إعاقته

19- **يوفر إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إطاراً للتوجيه المتكامل في مجال السياسات والدعم التقني للبلدان من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.** ويجب أن تكون الأمم المتحدة طموحة في العمل مع الشركاء لتعزيز الاستدامة البيئية من خلال التحليلات الحادة ودعم الدول الأعضاء في تعزيز الظروف اللازمة لتلبية طلباتهم الواردة في الفقرة 88 من ''المستقبل الذي نصبو إليه''. وقد أثبت بالفعل العمل المنسق على نطاق الأمم المتحدة بشأن التحليلات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة أهمية إدماج البيئة في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

20- **وتتسم البيانات والتقييمات والخبرات البيئية العالية الجودة والموثوقة والمفتوحة والمتقاسمة والمصنفة حسب نوع الجنس بأهمية حاسمة في دعم جهود التكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة.** وإضافة إلى المساهمة في تنفيذ استراتيجية الأمين العام للبيانات للفترة 2020-2022 (الأمم المتحدة، 2020 (أ))، تشمل الخيارات المتاحة لضمان تكامل أقوى للبيانات البيئية وتحليلها (أ) المشاركة في وضع مبادرة أمم متحدة واحدة وضمان استخدام أفضل للمحاسبة والإحصاءات، بما في ذلك تلك التي تم التوصل إليها في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، لتعزيز التنمية المستدامة؛ (ب) تعزيز تنفيذ إطار الاستراتيجيات البيئية والرصد على نطاق منظومة الأمم المتحدة، عن طريق فريق الإدارة البيئية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتعاون بين الوكالات، وتوسيع نطاق الإجراءات التي تستند إليها الإحصاءات والعلوم البيئية، بما في ذلك من خلال إجراء تحليلات متكاملة على نطاق جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛ (ج) العمل مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من المنابر المتعددة الأطراف لدعم النهج المتسقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من حيث منهجيات المؤشرات وتحليلها؛ (د) تعزيز المشاركة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التحليلات القطرية المشتركة التي تقوم عليها أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ (هـ) ضمان أن يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال غرفة العمليات البيئية العالمية، المنصة الرقمية العالمية الرئيسية التي تتيح للحكومات والجمهور عامة تصور حالة البيئة العالمية والضغوط عليها، وإدراج هذا التحليل في السياسات التي تفيد البيئة والتنمية المستدامة.

21- **وتحتاج المؤسسات على كل مستوى إلى مواكبة سرعة ونطاق الابتكار التكنولوجي في الفضاء الرقمي.** فرقمنة المجتمع والاقتصاد وأوجه التقدم في الذكاء الاصطناعي تتيح فرصة هائلة لبناء المزيد من الاستدامة البيئية

والقدرة على الصمود والشفافية. فالتكنولوجيا تغير الحياة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وسيكون من المطلوب تعزيز التعاون على نطاق الأمم المتحدة وخارجها لكفالة أن تظل الأهداف والسياسات والاستراتيجيات ذات صلة بالمشهد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتغير. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم أن ندرك الفجوة الرقمية العالمية؛ إذ أن ما تربو نسبته على 87 في المائة من مجموع السكان في البلدان المتقدمة النمو يستخدمون الإنترنت مقابل 19,1 في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً. وإضافة إلى ذلك، بلغت الفجوة بين الجنسين بين مستخدمي الإنترنت في أقل البلدان نمواً 42,8 في المائة في عام 2019 (مقارنة بنسبة قدرها 17 في المائة على الصعيد العالمي) (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2019). وعلى الصعيد العالمي، تتحرك التكنولوجيا الرقمية بشكل أسرع من قدرة المجتمع على حوكمتها. ويتزايد إدراك أنه يجب تحقيق قفزة مجتمعية بالتزامن مع الثورة التكنولوجية. ويجب أن تظل الشفافية بشأن الأداء البيئي والبصمة الكربونية للسلع والخدمات هدفاً مشتركاً يتماشى مع القواعد والمعايير المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن الوصول إلى البيانات والمعلومات البيئية بشأن التغيرات البيئية أمر بالغ الأهمية للحوكمة السليمة للبيئة وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية والفئات المحرومة. ولكي تؤدي عملية صنع القرار إلى زيادة الإنصاف، يجب الاستفادة من التكنولوجيا من أجل زيادة إشراك من يتعرضون لخطر التخلف عن الركب. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تظل الاعتبارات البيئية المرتبطة باستخدام المزيد من التكنولوجيات الرقمية، بدءاً من استخراج التربة النادرة إلى استخدام الأجهزة ومراكز البيانات للطاقة، قيد الاستعراض.

دال- الدروس المستفادة: البناء على الماضي من أجل الأداء الأعلى في المستقبل

22- **يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى التحسين المستمر ويتبع نموذجاً للإدارة التكيفية يجري تحديثه باستمرار من خلال الرصد والتقييم الشاملين لأدائه.**

23- **وفي عام 2019، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية تحويل ليصبح أكثر فعالية في تنفيذ ولايته، مع المزيد من التكامل التشغيلي، ووضوح التركيز، والتعلم من الدروس الماضية.** وقد أدت هذه العملية إلى تحول في قدراته التنظيمية وهويته لتحقيق نتائج أكثر تأثيراً. وهكذا، فإن هذه الاستراتيجية تعتمد على فرص وتوصيات التحسين الناشئة عن عملية التحول تلك، التي تستند إلى الدروس المستفادة من الاستراتيجيات المتوسطة الأجل السابقة، فضلاً عن مزيج من الاستعراضات الداخلية والخارجية وعمليات المراجعة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019 (أ)).

هاء- الاستثمار في الموظفين من أجل تغيير تنظيمي مستدام

24- **يؤدي تشجيع وتعزيز التغييرات في المواقف والسلوكيات الفردية وخلق قنوات لإيصال التعقيبات على نطاق جميع الموظفين دوراً بارزاً في إدارة التغيير في المنظمة** (وحدة التفتيش المشتركة، 2019 (د)). وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بناء منظمة صحية قائمة على النتائج والأداء من خلال الاستفادة من خبرات ومعارف الموظفين لصياغة أشكال جديدة من السلوك، مع بناء أفرقة تعاونية على جميع المستويات وإيجاد قيادة استراتيجية أكثر تعاوناً توجه الموارد نحو الأولويات المتفق عليها. واستناداً إلى التشخيص التدريجي للصفات الثقافية والسلوكية داخل المنظمة، سيستثمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير تدريب للموظفين في مجال المعرفة والمهارات والمواقف التي تدعم تحقيق تطلعات المنظمة داخلياً على نحو أكثر اتساقاً في إطار هذه الاستراتيجية واستعراض القدرات المكتسبة. ومن خلال بناء نظم أقوى للإشراف ودعم الأقران، سيكفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ترجمة التعلم إلى قدرات طويلة الأجل، وفي نهاية المطاف تحسين إجراءات العمل اليومية، وبناء أساس لتحول ثقافي للمنظمة يعزز النتائج.

واو- تحقيق المساواة بين الجنسين: زيادة الاستجابة للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان

25- **على الرغم من تعيين جهات تنسيق للقضايا الجنسانية وإدخال ''الاستجابة لحقوق الإنسان'' و''المساواة بين الجنسين'' كمعيارين قائمين بذاتهما لتقييم المشاريع في عام 2018، فإن أداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تحقيق النتائج الجنسانية ونواتج حقوق الإنسان على مستوى المشاريع لا يزال ضعيفاً** (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020 (ج)). ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالفعل في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكان قد استوفى أو تجاوز 8 من مؤشراته الـ 17 المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019)، ولكن هذا غير كافٍ. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التنفيذ الكامل لقرار جمعية البيئة 17/4 بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات في مجال الحوكمة البيئية. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم الكامل للدول الأعضاء في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في سياق البيئة، داعياً إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وإلى تكافؤ فرص القيادة على جميع مستويات صنع القرار البيئي. وسينصب التركيز على تفعيل الأبعاد الجنسانية وأبعاد حقوق الإنسان، والمسائل المتعلقة بعدم التمييز في تصميم البرامج والمشاريع. وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستخدام الواسع النطاق لعدسة جنسانية لضمان إدراج منظوري المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وإدماجهما بالكامل من خلال المبادئ المرتبطة بذلك. وسيجري رصد وتطبيق الروابط بين المؤشرات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والتوصيات المتعلقة بالسياسات، وكذلك حلقات التعقيبات المستنيرة جنسانياً، وأطر الرصد المعززة. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بجمع الممارسات الجيدة التي يمكن تقاسمها على مستوى الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.

26- **وسيستثمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز قدرات الموظفين، بما في ذلك في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، على فهم وتنفيذ ورصد وتحليل القضايا الجنسانية وقضايا حقوق الإنسان والقضايا المتعددة الجوانب المتعلقة بنوع الجنس وعدم التمييز**، بهدف إدماج الأهداف ذات الصلة في العمل التحليلي والتنفيذي للمنظمة. وعدا عن تصميم المشاريع ورصدها، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لتنفيذ البرامج والمشاريع لضمان إدماج القضايا الجنسانية في جميع مراحل الدورة البرنامجية، ليس فقط في مرحلة التصميم ولكن في جميع مراحل دورة حياة المشروع، بما في ذلك أثناء التنفيذ وتقييم المشاريع، مع وجود حلقات لإبداء التعقيبات من أجل التحسين المستمر.

زاي- ضمان تصميم تنظيمي أقوى للمساءلة الجماعية

27- **تعد المساءلة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للعمليات المتسمة بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك التعاون والتنسيق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف** (الأمم المتحدة، 2019 (ب)). وسيستعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة تصميمه التنظيمي، بما في ذلك توزيع الأدوار والمسؤوليات الإدارية بين شعبه ومكاتبه الإقليمية، لضمان الاتساق مع الأولويات المحددة في هذه الاستراتيجية. وكجزء من هذه العملية، سيركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة لكبار المديرين على تحسين مهمة التكليف والتنفيذ من أجل تحقيق أداء أكثر تماسكاً وشمولاً وأفضل. وفي إطار تنفيذ إصلاحات إدارة الأمم المتحدة، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بتحسين الضوابط الداخلية للنوعية والامتثال من أجل تحسين الأداء. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم برفع مستوى معاييره للضوابط والإدارة الداخلية وتحسين تلك المعايير، وتوفير الرقابة، وتحديد الفرص المتاحة لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة، وضمان الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن إدارة المخاطر على نطاق المؤسسة.

حاء- زيادة التركيز على الإدارة من أجل تحقيق النتائج

28- **يقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن الانتقال المستمر إلى الإدارة القائمة على النتائج هو تحوُّل في الثقافة الداخلية للمؤسسة بقدر ما هو مسألة إدارية. ويعد استخدام البيانات والرصد والتقييم أداة حيوية في صنع القرار** (الأمم المتحدة، 2019 (ب)). وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدرته الداخلية على تحقيق النتائج وسيضع

مؤشرات تتماشى مع أهداف المنظمة لتعكس التغيير التحويلي الحقيقي. وسيشارك في إصلاح دورة المشاريع، والاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات من خلال التدريب الداخلي حسب الطلب وإنشاء شبكات تقنية في جميع أنحاء المنظمة يمكنها دعم تنفيذ البرامج، مع وضع معايير ائتمانية وحوكمية ''على أفضل مستوى'' تستند إلى أدوات إدارة المخاطر في المؤسسة. وكما هو مبين في برنامج عمله، سيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أو المؤشرات البيئية المتفق عليها دولياً قدر الإمكان في إطار نتائجه لزيادة الطموح. وعلاوة على ذلك، سيسعى إلى رصد التغيير على مدى أطول بدلا من فترة سنتين واحدة أو السنوات الأربع لهذه الاستراتيجية. وتحقيقاً لذلك، سيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقاييس الأثر مع لوحات متابعة أداء المشاريع ومجالس رؤساء المشاريع المشتركة لقياس الفعالية وتقييم مستوى استيعاب منتجاته وخدماته. وسيتم إغلاق المشاريع التي لا يمكن أن تدلل على تأثيرها على المقاييس الرئيسية بعد فترة محددة وسلسلة من التكرارات. كما سيسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى رصد المقاييس الرقمية الرئيسية والإبلاغ عنها، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي (مثل المشاركة والوصول ونسب الإحالة والتحويل)، وأداء المنصة (مثل المستخدمين الفريدين، والمستخدمين الجدد والعائدين، وصفحات الجلسات ومدتها، والتنزيلات ومكالمات واجهة برمجة التطبيقات) واستيعابها (مثل المراجع، واستخدام البيانات، والتطبيق في تصميم السياسات وتنفيذها، والتغطية الإعلامية).

طاء- حشد الموارد والاستفادة من الشراكات لتعزيز الكفاءة

29- **لا غنى عن تأمين المساهمات في صندوق البيئة، فضلاً عن التمويل الذي لا يكون مخصصاً إلا بشكل غير متشدد، إذا كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكون مجهزاً للوفاء بالأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء مع إظهار نتائج ملموسة** (الأمم المتحدة، 2019 (ب)). وعلى النحو المسلّم به في الدراسة الاستقصائية التي أُجريت على الإنترنت بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2020، فإن الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه لتوسيع وتأمين قاعدة الموارد لتنفيذ هذه الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال زيادة فهم العوامل التي تحدد أو تعوق المساهمات المالية المقدمة من الدول الأعضاء لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحتاج إلى مواصلة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020 (أ)). وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدخول في حوار مع الدول الأعضاء بشأن هذه القضايا، وسيعمل على تحديد ميزته النسبية واحتياجاته التمويلية استراتيجياً، للتمويل الأساسي والتمويل المخصص على السواء، والنظر بشكل شامل في مشهد مصادر التمويل المحتملة. كما سينخرط في نهج استراتيجية ومبتكرة لحشد الموارد (الأمم المتحدة، 2019 (ب))، بما في ذلك من خلال زيادة الإبلاغ عن قيمة صندوق البيئة والنتائج التي تحققت من خلال دعمه، فضلاً عن تأثيرات عدم كفاية التمويل الأساسي على جهود التنفيذ التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسوف يقوم البرنامج بتحديث استراتيجيته لحشد الموارد لعام 2017 لتجسد القرارات الأخيرة التي اتخذتها جمعية البيئة، وكذلك نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت على الإنترنت في عام 2020، وسيعد خطة تنفيذ كاملة للاستراتيجية، مع الجدول الزمني والموارد ذات صلة. كما سيقوم بتحديث استراتيجيته للشراكة لضمان السعي بقوة أكبر إلى تحقيق ميزته النسبية بما يتناسب مع طموحه المتزايد لحشد الموارد من أجل الوفاء بأولوياته الاستراتيجية.

ثالثاً- استراتيجية متوسطة الأجل لعقد العمل

ألف- رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لخطة عام 2030 - استراتيجية لعام 2025 مع توقعات لعام 2050

30- **يشير تحليل حالة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن العالم يواجه ثلاث أزمات بيئية رئيسية هي: تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث.** وكل هذه العوامل مدفوعة إلى حد كبير بالنشاط البشري وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. ومعالجة هذه الأزمات أمر بالغ الأهمية لتحسين صحة البيئة، وكذلك الصحة

الاجتماعية والاقتصادية، كما أظهرت أزمة كوفيد-19. وتمثل البيئة الصحية، والأشخاص الأصحاء، والاقتصادات السليمة أساس تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2].

31- **وقد أكد الأمين العام أنه ''مع دخولنا عقداً من العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة، [...] علينا أن نقنع الناس بأن الأمم المتحدة هامة للجميع وأن تعددية الأطراف توفر حلولاً حقيقية للتحديات العالمية''** (الأمم المتحدة، 2019 (أ)). وسيغتنم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تماشياً مع ولايته، الفرصة التي يتيحها عقد العمل لإظهار قيمة تعددية الأطراف عن طريق العمل بنشاط على تشكيل مستقبل أكثر توازناً وإنصافاً واستدامة للجميع، يكون فيه المناخ محور صنع القرار السياسي والاقتصادي، وتسير فيه جميع البلدان على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها وتطلعاتها البيئية.

32- **وتحدد الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في خطة عام 2030، وفي عقد العمل**، وهي مساهمة تُقدّم في إطار زمني هو 2022-2025، ولكن مع توقعات لعام 2050 بشأن استدامة الكوكب من أجل الناس والرخاء والإنصاف[3].

باء- النهج الاستراتيجية المحورية في رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لخطة عام 2030 ومساهمته في عقد العمل

33- **سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً متكاملاً ومتوازناً.** وسيواصل بناء قدرات الدول الأعضاء والشركاء على إدماج البيئة في جميع جوانب التنمية المستدامة، مع الاستفادة من التفاعلات بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومن الفوائد المشتركة لتلك الأهداف. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه القيّم على 26 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بتعزيز النهج المتكاملة للتخطيط والتنفيذ القطريين التي تدعم إدماج المنظورات البيئية في الخطط والسياسات القطرية مع الارتباط في الوقت ذاته بأهداف إنمائية أخرى، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي والعمالة.

34- **وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة القدرة المؤسسية على تنفيذ البرامج المراعية للمنظور الجنساني.** فالمساواة بين الجنسين عامل مضاعف وشامل للاستدامة، وطريقة فعالة وناجعة لمعالجة قضايا الفقر والصحة والأمن الغذائي والحصول على الطاقة. وفي الفترة 2022-2025، سيستغل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الفرص التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة لتعزيز القدرة المؤسسية لواضعي السياسات وموظفيه وشركائه الرئيسيين على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني. وسيتيح إمكانية حصول أصحاب المصلحة والشركاء الحكوميين على المعلومات، ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات بيئية مراعية للمنظور الجنساني، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء الرئيسيين من أجل تأمين الالتزامات واستنباط إجراءات جماعية جنسانية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

35- **وسيحقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالعمل مع شركائه العديدين، نتائج تحويلية.** وسيوائم تخطيطه وعمله مع خطة 2030 وغيرها من الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، ويطمح إلى تحقيق آثار تحويلية طويلة الأجل تتجاوز السنوات الأربع التي تغطيها هذه الاستراتيجية. وسيحدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإجراءات التحويلية الرئيسية للبيئة التي ستقود التغييرات النُظمية المنشودة في صميم التنمية المستدامة. وسيستهدف، بالتعاون مع شركائه، هذه العوامل الدافعة من خلال الاستفادة من ''تعددية الأطراف الشبكية'' التي تثبت الأثر والنطاق، وتجمع بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة

(2) أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة تركز على البيئة أو تتناول استدامة الموارد الطبيعية، وأكثر من 86 من الغايات الـ 169 تتعلق بالبيئة مباشرة، بما في ذلك هدف واحد على الأقل في كل من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016).

(3) تسلم الطبعة السادسة من ''توقعات البيئة العالمية'' بأن الحفاظ على منظور استشرافي في شكل رؤية طويلة الأجل لعام 2050 أمر بالغ الأهمية لتقييم مسارات التنمية نحو تحقيق البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة وإحراز تقدم بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما في مجالات الترابط بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ورفاه الإنسان (بما في ذلك فيما يتعلق بالتلوث) وقاعدة الموارد الطبيعية (بما في ذلك فيما يتعلق بفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ).

الرئيسية (الأمين العام للأمم المتحدة، 2020 (ب)). ومن أجل تحقيق التركيز، سيضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تصنيفاً للمشاريع التي تستوفي المعايير التالية:

(أ) الاتساق مع مجالات الولاية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتركيز على تنفيذ هذه الاستراتيجية، مع توقع قوي للنتائج التي تؤدي إلى إحداث تغيير تحويلي من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) تنفيذ أهداف متعددة للتنمية المستدامة، تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، فضلاً عن الأهداف والتطلعات البيئية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما في ذلك قرارات جمعية البيئة؛

(ج) بيان مفاهيم جديدة و/أو مبتكرة تتيح فرصاً لتجاوز النماذج السابقة التي عفا عليها الزمن مع الحفاظ على رؤية واضحة تتصل بالخبرات المتنوعة للشركاء الخارجيين وتستفيد منها، مما يتيح التنمية المشتركة، والتوظيف، والتمويل، والتنفيذ؛

(د) إظهار القيمة مقابل المال من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق النتائج المرجوة.

36- **وسيوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ''خط رؤية'' واضحاً لتنفيذه خطة عام 2030، بدءاً من الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً إلى العمل الإقليمي والوطني.** وسيسعى إلى تحقيق التطلعات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، مع تقديم الدعم في الوقت ذاته استجابة للاحتياجات والحقائق الوطنية ومراعاة مختلف عمليات التكامل الإقليمي وقدراته ومستويات التنمية. وسيزيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مكاتبه الإقليمية، من مشاركته الاستراتيجية مع الآليات الإقليمية المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك اللجان والمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، والمنابر التعاونية الإقليمية[4]، والتحالفات القائمة على القضايا. وسيكفل ذلك زيادة توافق الآراء وتحسين الاتساق المؤسسي بشأن التنمية المستدامة مع زيادة تنفيذ نهْج مشترك للأمم المتحدة إزاء الأولويات الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة.

37- **وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة استفادة كاملة من إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتوسيع نطاق عمله بوصفه السلطة البيئية العالمية لدعم جميع الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.** وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عاملاً مع كيانات الأمم المتحدة الشقيقة ومن خلالها، بدعم الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بتوفير البيانات والتحليلات البيئية بحيث يكون أساس التحليلات القطرية المشتركة لعلم البيئة. وبالمثل، ستتضمن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة عناصر بيئية قوية، توفر توجيهات واضحة ومسارات لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لدعم الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة.

38- **وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل الجماعي بشأن الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود والمخاطر البيئية على نطاق جميع جوانب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في إطار ولايته.** وقد قررت قيادة الأمم المتحدة بشكل جماعي ''وضع نهج مشترك لإدماج التنوع البيولوجي والحلول القائمة على الطبيعة من أجل التنمية المستدامة في سياسات الأمم المتحدة وتخطيطها وتنفيذها'' (الأمين العام للأمم المتحدة، 2020 (أ)). وسيستغل البرنامج هذا الالتزام الجماعي المشترك بين الوكالات لدعم التغييرات النُظمية التي ستمكن الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها من إحراز تقدم كبير في جداول أعمال المناخ والطبيعة والتلوث.

(4) تماشياً مع التوجيهات التي قدمتها الدول الأعضاء في القرار E/RES/2019/15 لتغيير مواقع الأصول الإقليمية للأمم المتحدة، أنشأ الأمين العام منبراً تعاونياً إقليمياً يستوعب آليات التنسيق القائمة التكرارية لتعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة عبر كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي العاملة على الصعيد الإقليمي.

39- **وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[5] لتمكين جميع الدول الأعضاء من إحراز تقدم نحو الاستدامة البيئية، مع تعزيز أوجه التكامل مع التعاون بين الشمال والجنوب.** وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع أنشطته المتعلقة بالسياسات والبرمجة والشراكات[6]. ومن خلال مواصلة العمل مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من كيانات النظام المتعدد الأطراف والحكومات والمنظمات غير الحكومية، سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاركة الإقليمية والروابط بين الوكالات من أجل القيام على نحو أوثق برصد ومتابعة القضايا الاستراتيجية والسياسية المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب ودعم خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[7].

40- **وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ''عدم ترك أحد خلف الركب'' مع زيادة تركيزه على الاحتياجات الخاصة للدول المتضررة من الكوارث والنزاعات.** وسيلبي الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع تيسيره الحصول على التمويل والتكنولوجيا والحلول المبتكرة لمساعدتها على بناء اقتصادات ومجتمعات أقدر على الصمود وأكثر شمولاً في عالم ما بعد كوفيد-19. وسينقل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مساهمته، أصوات الفئات الأكثر تعرضاً للتدهور البيئي، بما في ذلك النساء والشعوب الأصلية ومجتمعاتها والأطفال والشباب.

41- **وسيولى اهتمام خاص لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.** ومن خلال التركيز على الاحتياجات الخاصة للبلدان المعرضة للكوارث والنزاعات أو المتضررة منها، سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء على تنفيذ إطار سينداي تنفيذاً كاملاً. وسيساعد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام والبعثات الإنسانية والسياسية التي يلزم فيها توفير استجابات مكرسة للأبعاد البيئية للأزمة. ولزيادة الوقاية والتأهب إلى الحد الأمثل، سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة القدرات في مجال الإنذار المبكر والعمل المبكر، بما في ذلك من خلال بناء فهم للروابط بين تغير المناخ، واستخراج الموارد الطبيعية، والأمن، والهجرة. كما سيشارك في تقديم الدعم في حالات الطوارئ وفي الأجلين القصير والمتوسط بعد انتهاء الأزمات، بحيث يساعد الدول الأعضاء على إدماج الاعتبارات البيئية في الرقابة والتقييم والتخطيط من أجل تحسين الاستجابة والانتعاش.

رابعاً- محور تركيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة: البرامج المواضيعية، والتأسيسية، والتمكينية لزيادة الطموح ثلاث أزمات كوكبية – ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة

42- في فترة السنوات الأربع التي تغطيها هذه الاستراتيجية، سوف يُوضّح برنامج الأمم المتحدة للبيئة رؤيته التي تغطي خطة عام 2030، وفترة عقد العمل وما بعدها، من خلال وضع استجابات ونشر حلول تتطلع إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة ومتآزرة:

(5) التعاون بين بلدان الجنوب هو ''عملية يسعى من خلالها'' بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافها الفردية و/أو المشتركة في مجال تنمية القدرة الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية، ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية وأقاليمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه [...] فائدتها المتبادلة داخل المناطق وفيما بينها''. أما التعاون الثلاثي فهو ينطوي على ''شراكات بلدان جنوبية بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية يدعمها بلد متقدم النمو (بلدان متقدمة النمو) أو منظمة (منظمات) متعددة الأطراف لتنفيذ برامج ومشاريع التعاون الإنمائي'' (على النحو المحدد في إطار عام 2016 للمبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/176/3)).

(6) ستكون استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/31654/SSTC_Strategy.pdf?sequence=1&isAllowed=y)، التي اعتمدت في آذار/مارس 2020، بمثابة الإطار التوجيهي لجميع أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال العقد 2020-2030.

(7) اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام 1978.

(أ) ''استقرار المناخ''[8]، حيث يتحقق صافٍ صفري لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتتحقق القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛

(ب) ''العيش في وئام مع الطبيعة'' (SCBD, 2010)، حيث تزدهر البشرية في وئام مع الطبيعة؛

(ج) ''نحو كوكب خال من التلوث''[9]، حيث يتم منع التلوث والتحكم فيه، وضمان نوعية بيئية جيدة وتحسين الصحة والرفاه للجميع.

ثلاثة مجالات عمل رئيسية...

43- سيعالج برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استجابة لنتائج تحليله للحالة، ثلاث أزمات كوكبية من خلال ثلاثة برامج فرعية مواضيعية، بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ، والعمل المتعلق بالطبيعة، والإجراءات المتعلقة بالمواد الكيميائية والتلوث (انظر الشكل). ونظراً لأن هذه المجالات مترابطة ترابطاً عميقاً، فإن برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022–2023 (UNEP/EA.5/3/Add.1) يحدد نهج المنظمة الرامي إلى ضمان تحقيق فوائد متعددة ونتائج متبادلة تسهم في رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستدامة الكوكبية وصحة الإنسان ورفاهه.

... مدعومة من قبل اثنين من البرامج الفرعية التأسيسية...

44- من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، ووقف تدهور الطبيعة، ووقف التلوث، سيعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على كفاءاته الأساسية وسيستند في جميع الإجراءات إلى تحليل العلوم السائدة وذات المصداقية مع الاستفادة من خبرته في مجال القانون البيئي والإدارة البيئية. ومنذ عام 1972، عندما أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كان العلم البيئي والقانون البيئي يشكلان ركنين حاسمين وثابتين في صميم عمله، حيث استنير بهما في الالتزامات والإجراءات في جميع مجالات العمل الأخرى ذات الصلة. وسيزيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من إنجاز مجالات العمل الأساسية هذه، وحفز الإجراءات التي تم تحديدها من خلال برنامجين فرعيين تأسيسيين، بشأن السياسات العلمية والحوكمة البيئية.

... وميسّرة من جانب اثنين من البرامج الفرعية التمكينية

45- لن يتيح العلم والحوكمة البيئية وحدهما التحول اللازم للوصول إلى مستقبل أكثر استدامة خال من التلوث، وتستقر الطبيعة والمناخ فيه. وسيكون الانخراط مع مؤسسات التمويل وقطاع الأعمال لتحقيق أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون هذا التحول في صميم برنامج فرعي تمكيني بشأن التحول المالي والاقتصادي.

46- وبالتوازي مع ذلك، ومع تزايد التواصل في العالم، ستصبح الرقمنة مفتاحاً لإضفاء الطابع الممنهج على البيانات البيئية، والمعارف والاستبصارات، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، من أجل إتاحة فرص جديدة للتعاون وتعزيز الأثر. وسيكون هذا التحول في محور تركيز برنامج فرعي تمكيني بشأن التحول الرقمي.

47- **وسيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة نهجاً ثلاثياً في التنفيذ في جميع برامجه الفرعية السبعة:**

(أ) تطبيق أحدث التطورات العلمية في جمْع البيانات وعرضها؛

(8) الدعم الكامل للتنفيذ المتوازن لالتزامات التخفيف والتكيف بموجب اتفاق باريس.

(9) في عام 2017، اعتمدت الدول الأعضاء إعلانا وزاريا بعنوان ''نحو كوكب خال من التلوث'' (UNEP/EA.3/HLS.1)، باعتباره نتيجة رئيسية للدورة الثالثة لجمعية البيئة. وفي هذا الإعلان، طلب وزراء البيئة إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إعداد خطة تنفيذ بشأن مسألة كوكب خال من التلوث لكي تنظر فيها جمعية البيئة في دورتها الرابعة. ثم اعتمدت جمعية البيئة خطة تنفيذ ''نحو كوكب خال من التلوث'' في عام 2019 بموجب القرار 21/4.

(ب) العمل مع واضعي السياسات والشركاء ذوي الصلة بدءاً من العلم والصناعة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والفئات الضعيفة، والمستثمرين، إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى، فضلاً عن كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

(ج) العمل عبر المناطق والبلدان وعلى جميع المستويات دون الوطنية لتعزيز الإدارة البيئية الفعالة وسيادة القانون.

48- **وسوف تدعم البرامج الفرعية السبعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتسرّع وتوسّع نطاق التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[10] لتحقيق الاستدامة الكوكبية من أجل الناس والرخاء والإنصاف.** ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

(أ) زيادة الدعم للتحول العادل إلى الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الموارد والدائرية في استخدام الطاقة والمواد وعوامل الإنتاج الأخرى في القطاعات التي تنبعث منها كميات كبيرة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتي تستهلك الموارد بكثافة، بما في ذلك الزراعة، وذلك للتمكين من اعتماد أهداف صافية صفرية أو منخفضة الانبعاثات؛

(ب) مناصرة عمليات الإنتاج الفعالة والدائرية الأنظف لتقديم السلع والخدمات التي تحد من التدهور البيئي وإزالة السموم من الأراضي والمدن والمحيطات والأنهار والهواء؛

(ج) تعزيز الدعم للسياسات القائمة على النظم الإيكولوجية والممارسات الترميمية والتجديدية للحد من تفتت الموائل من خلال الزراعة ونظم الأغذية والصناعات الاستخراجية والبنية التحتية وغيرها من سلاسل القيمة الكثيفة استخدام الموارد والطبيعة؛

(د) زيادة الدعوة إلى الأدوات السلوكية والتعليمية والمناهج والآليات اللازمة لإعلام المستهلكين والتأثير في خياراتهم، وتبادل المعلومات بشأنها، وذلك من خلال زيادة الوعي بالبصمة الكيميائية، والخاصة بالغازات المسببة للاحتباس الحراري، والبيئة، والموارد، والنفايات للسلع والخدمات؛

(هـ) تعزيز مواءمة التمويل الخاص (الاستثمارات والأعمال المصرفية والتأمين) مع الاستدامة والمسؤولية وصافي الانبعاثات الصفري للتأثير بدورها على قرارات الاستثمار والإنتاج.

49- **وسيكون التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف محورياً في جميع الإجراءات التي تتخذ عبر البرامج الفرعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لضمان تآزرات أقوى وتعزيز الأثر.** وتشكل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، استكمالاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الثنائية، الأساس القانوني الدولي الشامل للجهود العالمية الرامية إلى معالجة القضايا البيئية. وستظل الشراكة مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف حجر الزاوية في الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبلدان لتنفيذ خطة عام 2030.

(10) سيدعم تنفيذ هذه الإجراءات السياسات والأدوات والأساليب التي تُستحدث من خلال البرامج التمكينية والقطاعية لشبكة كوكب واحد التابعة للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ومبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، وغيرها من المبادرات التي تدعم الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة. ومن شأن الإبقاء على شبكة كوكب واحد التابعة للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة حتى عام 2030 أن يتيح مواصلة دعم عمل البلدان من أجل تحقيق الهدفين 8 و12 من أهداف التنمية المستدامة.

استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025: على الطريق إلى عام 2030 نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

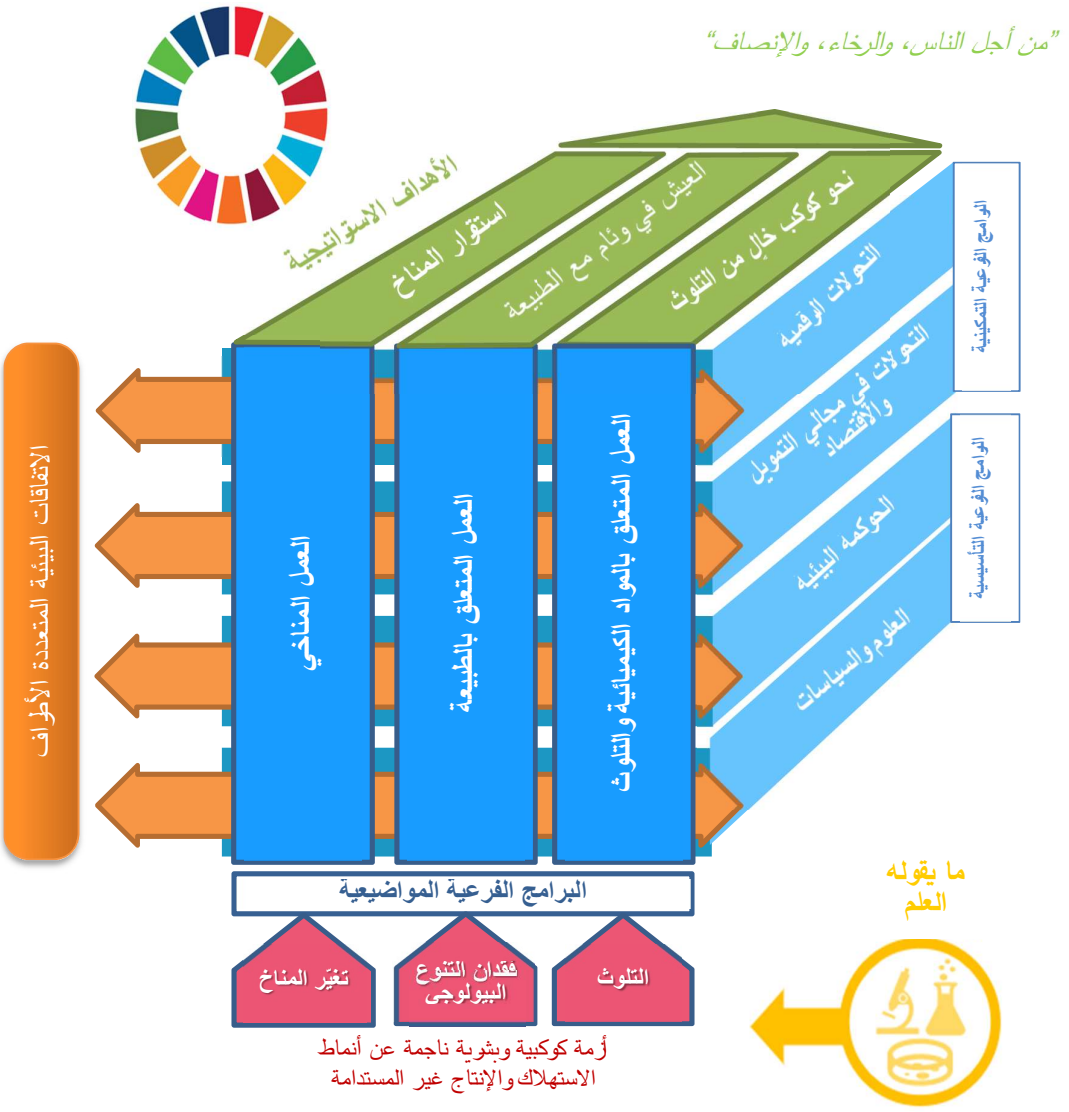

ألف- البرامج الفرعية المواضيعية

1- العمل المناخي

50- **الحفاظ على التركيز الواضح على اتفاق باريس ضروري لتوجيه العمل المناخي الجماعي بما يتماشى مع التنمية المستدامة.** وسيتوقف تحقيق الاستقرار المناخي على المدى الطويل على إحراز البلدان تقدماً متوازناً نحو التزاماتها بالتخفيف والتكيف بموجب اتفاق باريس، بما في ذلك ''الحفاظ على زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية عند أقل بكثير من درجتي حرارة فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى قصر ارتفاع درجة الحرارة على 1,5 درجة مئوية'' و''زيادة القدرة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المناخ وتحقيق التنمية المنخفضة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري'' (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2016). والانتقال إلى استقرار المناخ تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس يقر بما يلي:

(أ) بحلول عام 2025، تكون البلدان والكيانات القانونية قد اعتمدت بصورة متزايدة مسارات إزالة الكربون، ونزع المادية، والقدرة على الصمود؛

(ب) بحلول عام 2025، تكون البلدان والجهات صاحبة المصلحة قد زادت من قدراتها وتمويلها وإمكانية حصولها على التكنولوجيا من أجل تحقيق أهداف التكيف والتخفيف المتفق عليها في اتفاق باريس؛

(ج) بحلول عام 2025، تكون الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية قد اعتمدت ترتيبات إطار الشفافية المعززة بموجب اتفاق باريس.

51- **والنتيجة المتوقعة لهذا البرنامج الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2030 هي أن ''الإجراءات الإنمائية الحكومية وغير الحكومية تتوافق مع أهداف التخفيف والقدرة على الصمود الطويلة الأجل المتفق عليها في اتفاق باريس''.**

52- **وسيعمل البرنامج الفرعي للعمل المناخي من خلال المبادئ التالية:**

(أ) ***دعم خفض الانبعاثات القطرية والانبعاثات من الجهات صاحبة المصلحة والتكيف مع تغير المناخ لتيسير تفاعلات أقوى بين العلوم والسياسات والتمويل والتكنولوجيا والاقتصاد:*** فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيدعم البلدان في بناء الدعم العام لاستراتيجيات السوق والاستراتيجيات والقرارات السياسية المتوافقة مع أحدث المعلومات العلمية، بما في ذلك المعلومات العلمية المقدمة من العلوم الاجتماعية، ويشجع الاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحقيق أكبر الآثار الممكنة من حيث التخفيف من تغير المناخ وزيادة القدرة على الصمود. وسيكون إشراك قطاع التمويل والعمل من خلال شراكات القطاع الخاص عاملاً رئيسياً في تحويل الاستثمارات العامة والخاصة نحو خيارات مستدامة ونماذج أعمال محفّزة بشكل كافٍ لدعم البلدان في تحقيق أهدافها وتطلعاتها المتعلقة بالمناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وكذلك أهداف التنمية المستدامة.

(ب) ***دعم البلدان والجهات صاحبة المصلحة في تحقيق إزالة الكربون بسرعة ونزاهة وشمولية بما يتماشى مع التزاماتها وتطلعاتها المتعلقة بالمناخ:*** فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيتبع نهجاً قائماً على سلسلة قيمة ومتعدد القطاعات يوضح الفرص المتاحة لتحقيق ما يلي: نشر حلول في الوقت المناسب في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة على جميع المستويات الجغرافية؛ ووقف إزالة الغابات وفقدان الموائل؛ وترميم النظم الإيكولوجية المتدهورة؛ وتسخير إمكانات المحيطات والنظم الإيكولوجية الساحلية؛ وتغيير الطريقة التي ننتج بها الغذاء ونستهلكه؛ واعتماد ممارسات تجارية أكثر دائرية وكفاءة في استخدام الموارد؛ وإعادة تصميم مدننا وقطاعات النقل.

(ج) ***التركيز على أولئك الذين يمكنهم المساهمة في تحقيق أعلى درجة من التأثير مع دعم الفئات الأكثر ضعفاً:*** فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيساعد جميع البلدان على رفع مستوى طموحها في مجال التخفيف، مع التركيز على البلدان التي لديها أكبر الانبعاثات. وفي موازاة ذلك، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم إجراءات التكيف مع إدماج جوانب الصحة البشرية، والاستجابة الجنسانية، والأمن البيئي، والقضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان الأكثر ضعفاً والأكثر احتياجاً، مثل البلدان المتضررة من الكوارث والنزاعات، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا من شأنه أن يدعم التطلعات الجماعية المدرجة في المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الطويلة الأجل بموجب اتفاق باريس وغيره من الصكوك الاستراتيجية.

(د) ***تعزيز السياسات والإجراءات المتعلقة بممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة التي تحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري:*** فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيدعم الحكومات ومؤسسات الأعمال والأفراد في اتخاذ خيارات مستنيرة من أجل زيادة إنتاج السلع والخدمات التي تتسم بقدر أكبر من الكفاءة في استخدام الموارد وأقل كثافة في الانبعاثات، وزيادة الطلب على تلك السلع والخدمات، مع الاستفادة من عمل تحليلات فريق

الموارد الدولية ذات الصلة ودعم عدد متزايد من البلدان في تحديد البؤر الساخنة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الاقتصادات الوطنية.

(هـ) ***تحقيق نتائج ملموسة من خلال الشراكات والنُهج المتكاملة:*** فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيقوم بتوجيه وتوسيع نطاق إجراءاته من خلال الشبكات والشراكات، بما في ذلك الآليات المالية والتكنولوجية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ ، ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، واللجنة التنفيذية للتكنولوجيا)، من أجل زيادة الأثر. وسيتبع برنامج الأمم المتحدة للبيئة نهجاً متكاملاً يربط البيئة بركائز عمل الأمم المتحدة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية، عاملاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل لتحقيق تآزر أفضل، بما في ذلك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة.

سيركز البرنامج الفرعي المعني بالعمل المناخي على الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق ثلاث نتائج في عام 2025

(أ) النتيجة 1: اعتماد صانعي القرار على جميع المستويات مسارات إزالة الكربون، ونزع المادية، والقدرة على الصمود

53- **سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع شبكاته[11]، بدعم البلدان في الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها إزالة الكربون، ونزع المادية، والقدرة على الصمود، وربط هذه الفرص بالتطلعات المناخية الأعلى.** وسيركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على القطاعات ذات أعلى الانبعاثات[12]، استناداً إلى أحدث الأدلة العلمية الموثوقة على حصتها من الانبعاثات الوطنية ودورها في ضمان قدرة النسيج الاجتماعي والاقتصادي على الصمود. وسيصمم برنامج الأمم المتحدة للبيئة فرص العمل في هذه القطاعات ويسلط الضوء عليها من خلال الشراكات العملية المنحى، بما في ذلك تحالفات القطاع الخاص، وسيدعم استيعاب الحلول المستدامة على الصعيد القطري التي تتراوح بين النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والتكنولوجيات المستدامة وممارسات نزع المادية، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وسينصب التركيز بشكل خاص على إدخال تكنولوجيات أفضل، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية، على أساس الأدلة، واستيعابها، من أجل إدماجها في السياسات والقرارات القطاعية والوطنية. وسيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان على دمج هذه الفرص في تطلعاتها المناخية المتطورة، وربطها بالتعديلات في أطر السياسات والأطر التنظيمية التي يُسترشد بها في المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الطويلة الأجل، فضلاً عن تخطيط التكيف مع المناخ (مثل نظم الإنذار المبكر).

54- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في تحفيز الدعم العام والإرادة السياسية للعمل المناخي.** كما سيدعم الدعوة إلى التغيير المجتمعي الذي يحقق نتائج إيجابية للمناخ، مع خلق فرص العمل والتمكين من انتقال عادل. وسيركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توليد دعم عام مدفوع بالعلم للدعوة الطموحة للمناخ ودعم سلوك المستهلكين المستدامين. وسيواصل العمل كحلقة وصل بين مقرري السياسات والجمهور، مستفيداً مثلاً من شبكة كوكب واحد في الإبلاغ عن فوائد استخدام المنتجات المستدامة واعتماد أساليب حياة مستدامة مع تبادل

(11) يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة العديد من الشبكات والشراكات على نطاق العلوم (مثل البرنامج العالمي لعلم التكيف)، والتكنولوجيا (مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ) والتمويل (ائتلاف مالكي استثمارات الأصول الصفرية الانبعاثات)، وكذلك في جميع القطاعات الرئيسية (مثل الاتحاد من أجل الكفاءة، وتحالف التبريد، ومنصة الأرز المستدام، ومبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، والشراكة من أجل الوقود والمركبات النظيفة، والتحالف العالمي للمباني والتشييد). وسيكون عقد الأمم المتحدة لترميم النظم الإيكولوجية، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منبراً رئيسياً للنهوض بالنهج القائمة على النظم الإيكولوجية إزاء تغير المناخ. وسيُوصف النطاق الكامل للشراكات الحالية والمقبلة في برنامج العمل والاستراتيجيات التنفيذية المتعمقة.

(12) تشمل مجالات الطاقة والصناعة والزراعة والحراجة والنقل والمباني والتمويل، من بين مجالات أخرى.

المعلومات التي تدعم تقديم الحجة الاقتصادية لهذا التغيير[13]. وسيكون تيسير وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية وزيادة الوعي العام من خلال التعليم النظامي وغير النظامي، والعمل الذي يقوده الشباب والحملات الشعبية، من العوامل الرئيسية للتغيير الذي سيغير المعرفة والمواقف على نطاق المجتمع.

(ب) النتيجة 2: تكون البلدان والجهات صاحبة المصلحة قد زادت من قدراتها وتمويلها وإمكانية حصولها على التكنولوجيا من أجل تحقيق أهداف التكيف والتخفيف

55- **سييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة جمع المعارف والقدرات المتصلة بالمناخ وتقاسمها والتصديق عليها بين المؤسسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني.** وسيسهم في تعزيز القدرات وتشجيع التعاون بين الوزارات القطاعية التي لها مصلحة في تنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف، مع ضمان زيادة مشاركة السلطات دون الوطنية في تبادل المعارف والبيانات واتخاذ القرارات ذات الصلة لتيسير التآزر ومواءمة الجهود. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييم الإمكانات والمخاطر والثغرات فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى معالجة تغير المناخ من أجل زيادة الشفافية والمساءلة وتعزيز توليد المعارف.

56- **وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ربط البلدان بحلول تكنولوجيا المناخ** من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وإسداء المشورة بشأن الحلول التكنولوجية وتسريع فرص الحصول على التكنولوجيات المناخية من أجل التنمية المنخفضة الانبعاثات والقادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ بناء على طلب البلدان المتلقية، بما في ذلك من خلال مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ وغيرهما من الشركاء. كما سييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع سياسات تمكينية وأطر قانونية وتنظيمية للحلول التكنولوجية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات كل بلد من البلدان عن طريق تسخير خبرات الشبكات العالمية لشركات التكنولوجيا ومؤسساتها.

57- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعجيل في مواءمة التمويل الخاص والعام مع أهداف اتفاق باريس بشأن التمويل الطويل الأجل.** وسيدعم اعتماد نماذج مستدامة للأعمال والأسواق يمكن أن تيسر التحول الاستراتيجي نحو مسارات منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود في استثمارات القطاعين العام والخاص والتخطيط الطويل الأجل في جميع القطاعات. كما سيدعم، من خلال تعزيز شراكاته ومنابره المتعددة أصحاب المصلحة، التعجيل بتصميم وتنفيذ السياسات العامة والحوافز الضريبية لمعالجة المخاطر والآثار المناخية في نطاق بيئة استثمارية تفضي إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس. وسيظل توفير أحدث المعلومات البيئية الموثوقة والميسرة، بما في ذلك السياسات والحوافز العامة التي تقلل من عدم اليقين والمخاطر في صنع القرار، أحد الأصول الرئيسية لتدخلات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ج) النتيجة 3: اعتماد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ترتيبات إطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس

58- **سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع شبكاته وشركائه، بما في ذلك أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومرفق البيئة العالمية، بمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالشفافية وغيرها من التزاماتها في مجال الإبلاغ** بموجب الاتفاقية وتنفيذ إطار العمل والدعم المعزز للشفافية المنشأ بموجب اتفاق باريس[14]. وسيستغل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوره كسلطة تستند إلى البيانات لدعم المؤسسات الوطنية في تتبع الإجراءات المناخية والإبلاغ عنها، بما في ذلك من خلال وضع قوائم جرد للغازات المسببة

(13) شبكة الكوكب الواحد هي شراكة مفتوحة متعددة أصحاب المصلحة يستضيفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتهدف إلى تسريع التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة في الإطار العشري لبرنامج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، https://www.oneplanetnetwork.org.

(14) أنشأت المادة 13 من اتفاق باريس إطاراً معززاً للشفافية للعمل والدعم لتوجيه البلدان بشأن الإبلاغ عن انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتقدمها نحو مساهماتها المحددة وطنياً، وآثار تغير المناخ لديها والتكيف معها، والدعم المقدم والمحشود والدعم اللازم والمتلقى. ويشمل إطار الشفافية المعزز أيضاً عمليات للخبراء التقنيين لاستعراض المعلومات المبلغ عنها واستعراض النظراء المتعدد الأطراف حيث يمكن للبلدان أن تطرح أسئلة بعضها على بعض.

للاحتباس الحراري؛ ورسم خريطة للتقدم المحرز نحو مساهماتها المحددة وطنياً وإجراءاتها للتكيف؛ وتتبع الدعم المالي المقدم والمحشود. وسيكون تعزيز الترتيبات الوطنية القائمة وشحذ الأطر التنظيمية ذات الصلة محوراً لهذه الإجراءات. وسيُسعى إلى تحقيق أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف العالمية والإقليمية، بما في ذلك مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بالعمل الذي يجري لدعم الانتقال نحو إطار الشفافية المعزز ومع تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وذلك لتيسير التنسيق والتكامل بين التزامات الإبلاغ والمساهمة في زيادة الاتساق في تتبع التقدم المحرز في تنفيذ القرارات في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

59- **وسيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في تقييم قدراتها وظروفها الوطنية المتصلة بالمناخ** وتقديم تقارير أفضل عنها، بما في ذلك احتياجاتها من أجل بناء القدرات والتكنولوجيا ومجالات التحسين، ولا سيما لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن الاتجاهات المالية والاستثمارية والتجارية ذات الصلة.

60- **وسيشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال شبكاته وشركائه، أصحاب المصلحة غير الحكوميين، بما في ذلك القطاع الخاص وأوساط التمويل، على زيادة الاتساق والشفافية في الإبلاغ عن إجراءاتهم المتعلقة بالمناخ.** وسيسهم ذلك في زيادة الثقة العالمية في اعتماد نماذج أعمال وقرارات خاصة بالسوق نحو مسارات إزالة الكربون والقدرة على الصمود.

61- **وسيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان على قياس التقدم المحرز نحو إزالة الكربون والقدرة على الصمود من أجل تعزيز المشاركة في عملية تقييم المخزون العالمية**[(15)]. وسيقدم أفضل المعلومات العلمية المتاحة وأفضل الممارسات لتوجيه البلدان نحو التقييم الفعال للتقدم المحرز وتقييم الحاجة إلى تعزيز العمل والدعم المالي من أجل رفع مستوى طموحها في مجال المناخ. ومن خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وفريق الموارد الدولية، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتقاريره الرئيسية (مثل ''تقرير فجوة الانبعاثات'')، سينشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أحدث مجموعة من المقاييس والمعارف القطاعية المتعلقة بتغير المناخ. وهذا من شأنه أن يدعم مشاركة البلدان في عملية التقييم العالمية، بهدف زيادة الامتثال لاتفاق باريس بطريقة أكثر شفافية. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بتيسير الحوار بين الجهات الفاعلة الحكومية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين، بما في ذلك السلطات دون الوطنية، ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني، من أجل إضافة قيمة وزيادة دقة المعلومات التي يجمعها ويتقاسمها صناع القرار، وزيادة مساءلتهم ومدى أهميتها. وفيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان قدر أكبر من الطموح في مجال المناخ بما يتماشى مع تطلعات المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الطويلة الأجل وغيرها من الأدوات الاستراتيجية، سيركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على دعم البلدان في زيادة قدراتها على استخدام المعلومات المتعلقة بتغير المناخ في التخطيط الإنمائي وقرارات الاستثمار ورصد اتجاهات التمويل المتعلق بالمناخ كمسارات لزيادة الطموح.

2- العمل المتعلق بالطبيعة

62- **تدعم الطبيعة وظائف وصحة الكوكب، وبالتالي وجود وصحة البشرية.** ويعني ''العيش في وئام مع الطبيعة'' أن ''التنوع البيولوجي يُقدر ويُحفظ ويُرمم ويستخدم بحكمة، ويحافظ على خدمات النظم الإيكولوجية، ويحافظ على كوكب سليم، ويُقدّم المنافع الأساسية لجميع الناس'' (أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، 2010). وقد حُدد الاعتماد على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الأغذية والألياف والمواد والمياه والأدوية وصحة الإنسان، وتنظيم المناخ، والحماية من الظواهر المناخية، بوضوح في التقييمات التي أجراها المنبر الحكومي

(15) حددت المادة 14 من اتفاق باريس عملية التقييم العالمية كآليته الرئيسية للطموح. وكل خمس سنوات، تشارك البلدان في عملية تقييم التقدم الجماعي نحو تحقيق أهداف الاتفاق على المدى الطويل. وتهدف عملية التقييم هذه إلى توفير المعلومات في الجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً من أجل زيادة مستوى طموحها؛ كما تتيح فرصة لتقييم الحاجة إلى تعزيز العمل والدعم.

الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، و''توقعات البيئة العالمية''، وفريق الموارد الدولية، بين هيئات أخرى. ويقوض فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية قدرة اقتصادنا والعديد من سلاسل القيمة الحيوية للمنتجات على الصمود، وسيحولان في نهاية المطاف دون إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفاه الإنسان. وتيسيراً للانتقال إلى العيش في وئام مع الطبيعة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والأهداف الطويلة الأجل لإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 الذي ستتفق عليه الدول الأعضاء (أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، 2018 (أ))، من المتوقع:

(أ) بحلول عام 2025، أن يكون تنفيذ إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 المتفق عليه جارياً على قدم وساق من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ على الصعيد الوطني ذات الصلة؛

(ب) بحلول عام 2025، أن يكون قد جرى تعميم التنوع البيولوجي (أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، 2018 (ب)) من أجل التنمية المستدامة وعلى نطاق المواضيع والقطاعات الرئيسية (مثل الأغذية والزراعة، والإدارة المستدامة للغابات، وعدم إزالة الغابات، والصحة، والبنية التحتية، والتعدين، والسياحة، والتجارة، والطاقة، والمدن، والمالية، والحوكمة، والعدالة) لتحقيق فوائد متعددة وتجنب الآثار السلبية على الطبيعة؛

(ج) بحلول عام 2025، يجري اتخاذ إجراءات هامة للحد من تدهور النظم الإيكولوجية وبناء قدرة الطبيعة الأرضية والطبيعة البحرية على الصمود، مع تعزيز سلامة النظم الإيكولوجية وحفظها كأصول وأدوات للحد من مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على الصمود الاجتماعي؛

(د) بحلول عام 2025، يكون قد تم وضع منهجيات وأدوات لإدماج التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالمستهلكين والبنية التحتية والتمويل، وأتيحت للحكومات والمؤسسات المالية لمواءمة سياساتها وحوافظها الاستثمارية مع أهداف التنوع البيولوجي العالمية.

63- والنتيجة **المتوقعة لهذا البرنامج الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2030 هي أن ''تعافي الطبيعة يحدث ويسهم بشكل إيجابي في رفاه الإنسان''.**

64- **وسيعمل البرنامج الفرعي للعمل المتعلق بالطبيعة من خلال المبادئ التالية:**

(أ) ***تحديد سبل للعيش في وئام مع الطبيعة:*** فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيركز على زيادة الطموحات، وبناء الدعم والشراكات على نطاق واسع في سبيل التغيير التحويلي من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز السياسات والأطر التنظيمية، وتوسيع نطاق أفضل الممارسات. وسوف توفر هذه الإجراءات حلولاً قائمة على العلم للطبيعة على نطاق القطاعات ومستويات الحوكمة لوقف وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي وسلامة النظم الإيكولوجية، وهما أمران أساسيان للعديد من الأنشطة الاقتصادية وتوفير السلع والخدمات ذات الأهمية الحاسمة لرفاه الإنسان. وستضع هذه الإجراءات معاً العالم على طريق كفالة عمل النظم الإيكولوجية والضمانات البيئية التي تعمل بشكل جيد، والقضاء على الفقر، والقدرة الاجتماعية على الصمود، وإيجاد فرص العمل الخضراء واللائقة، ونظام اقتصادي وتجاري قادر على الصمود يستند إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة تتماشى مع القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً.

(ب) ***تحقيق الأثر والقوة من خلال الشراكات:*** فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيعزز شراكاته الاستراتيجية مع المنظمات على الصعيد العالمي، على كل من المستوى الإقليمي والوطني والمحلي لدعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها، بما في ذلك من خلال تيسير الوصول إلى الوسائل المالية والتكنولوجية المناسبة، من أجل تنفيذ خطة عام 2030، والأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكولاتها[16]، فضلاً عن الإطار العالمي المتفق عليه للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والقرارات ذات الصلة لهيئات إدارة الاتفاقات البيئية

(16) بما في ذلك إعلان شرم الشيخ بشأن الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل الناس والكوكب (CBD/COP/14/12)، المعتمد في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

الأخرى المتعددة الأطراف. وسيُسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالبيانات والمعارف والخبرات التقنية في أفرقة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني لمعالجة الشواغل البيئية، وتعزيز الاستخدام والإدارة الأفضل للموارد الطبيعية، وإدماج النهج القائمة على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في تخطيط وتنفيذ الأطر الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات أهداف التنمية المستدامة. وسيشمل ذلك التعاون الوثيق مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الصحة العالمية، من أجل تحقيق فوائد مباشرة للشعوب وللطبيعة في الدول الأعضاء. وسيحشد برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم المجتمع المدني لجدول أعمال الطبيعة من خلال الشراكات والاستثمار في التواصل والمشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمستهلكين، والنساء، والشباب، والشعوب الأصلية، ومقدمي التكنولوجيا، والقطاع الخاص. ومن خلال المشاركة المتساوية بين النساء والرجال، سيكفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكون هذا الدعم أيضاً شاملاً لكل من الجنسين. وفي إطار دعم أوساط تقديم المساعدة الإنسانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال شراكته المتعلقة بالاستجابة للطوارئ البيئية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي مجال حوكمة المحيطات، سيظل برنامج البحار الإقليمية آلية التنفيذ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويعمل أيضا مع المنظمات الأخرى القائمة على النظم الإيكولوجية مثل هيئات مصائد الأسماك الإقليمية.

سيركز البرنامج الفرعي للعمل المتعلق بالطبيعة على الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق ثلاث نتائج في عام 2025

(أ) النتيجة 1: تحديد مسار مستدام اقتصادياً واجتماعياً لوقف فقدان التنوع البيولوجي وسلامة النظم الإيكولوجية وعكس اتجاهه

65- **سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات متكاملة لتحقيق توازن مستدام بين الرخاء البشري واستدامة قاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.** وسيتطلب ذلك تحولات عميقة في نظمنا الاقتصادية الحالية، التي تقوم حالياً بخصخصة الفوائد مع تحويل التكاليف البيئية إلى الخارج والمساهمة بشكل كبير في أوجه عدم المساواة. وسوف يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع شركائه، هذه التحولات من خلال مساعدة الدول الأعضاء على تطوير مسارات اقتصادية مستدامة تعود بالنفع على الناس والطبيعة على حد سواء، ومن خلال حشد الدعم العام لجدول أعمال الطبيعة. والاعتراف بالقيمة الحقيقية للطبيعة، فضلاً عن تكلفة تدهورها، أمران أساسيان للانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة ومرونة. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتصميم أدوات وتوجيهات لتقييم رأس المال الطبيعي وتصميم وتنفيذ السياسات والممارسات التي تدعم التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. كما سيصقل أيضاً المقاييس ذات الصلة على الصعيد الوطني لقياس الثروة الشاملة للجميع وتعزيز استخدامها في عمليات التخطيط الإنمائي، مع الإشارة عن كثب إلى أهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تلك التي تم الاتفاق عليها في إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020. وسيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً البلدان في وضع خطط وطنية متكاملة للبنية التحتية تعطي الأولوية للنظم الإيكولوجية والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك البنية التحتية الطبيعية.

66- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في وضع سياسات وحوافز تعالج العوامل المحركة لفقدان التنوع البيولوجي وتشجع الأنشطة الاقتصادية المستدامة والشاملة** بما يتماشى مع القواعد والمعايير المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف. وسيساعد البلدان في إيجاد اقتصادات قائمة على التنوع البيولوجي باعتبارها عنصرا هاما من عناصر تنميتها الاقتصادية الوطنية التي ستضمن الاستدامة والتقاسم العادل للمنافع، وبناء القدرة على التكيف الاجتماعي والبيئي.

67- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في وضع السياسات والتشريعات والاستراتيجيات اللازمة لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف،** مع تعزيز المؤسسات والآليات الوطنية لرصد التقدم المحرز في هذا الصدد والإبلاغ عنه.

68- **وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة التغيير الاجتماعي والسلوكي ويدعم التعليم المستدام والعمل الذي يقوده الشباب** من خلال حملات التوعية وإشراك الجمهور، وعن طريق المشاركة في أنشطة التعليم النظامي وغير النظامي التي تُحدث تحوّلاً في المعارف والمواقف والسلوكيات والمعايير لمعالجة العوامل غير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الطبيعة. كما سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع خطط وضع المعايير ووضع العلامات لتعزيز وتحسين أدوات المعلومات المتاحة للمستهلكين عن طريق إدراج معايير بشأن أثر المنتجات الرئيسية على التنوع البيولوجي، بما يتماشى مع القواعد والمعايير المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف.

69- **وسيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة كيانات منظومة الأمم المتحدة على القيادة بالقدوة،** بمعنى أن تجري عملياتها على نحو مستدام وتكشف عن التقدم المحرز في مواجهة التدابير الرئيسية للاستدامة، بما في ذلك مقاييس أداء التنوع البيولوجي.

(ب) النتيجة 2: اعتماد الإدارة المستدامة للطبيعة وتنفيذها في أطر التنمية

70- **سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء ويدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في ضمان تعميم الطبيعة بفعالية في جميع القطاعات الرئيسية،** باستخدام نهج حكومي شامل منسق جيداً ويوازن بين متطلبات مختلف القطاعات. ومن الممكن أن يؤدي وضع استراتيجيات وخطط إنمائية واضحة ومتكاملة وجيدة التمويل، مدعومة بتشريعات صارمة، إلى معالجة مسألة فقدان التنوع البيولوجي. وهذا يولد اتساق السياسات العام والدعم العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 المتفق عليه. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رئيسي في توفير الأدوات المعيارية والتحليلية التي تساعد أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعميم السياسات والإجراءات التي تحد من فقدان التنوع البيولوجي وتساعد على تنفيذ النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية.

71- **وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمواءمة إجراءاته مع الأهداف المتفق عليها لإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، دون استباق تطويره، والعمل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لدعم البلدان في تنفيذه وتعميمه في العمليات الوطنية والأطر الإنمائية.** وسيُستفاد من دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز قدرة البلدان مالياً وتقنياً على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال دعم مرفق البيئة العالمية. وهذا سيمكّن البلدان، على سبيل المثال، من تطبيق النُهج العلمية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وترميم وحماية القدرة الوظيفية والربط داخل النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية وفيما بينها. كما سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تشجيع وتعزيز إدارة المحيطات القائمة على النظم الإيكولوجية على أساس برنامج البحار الإقليمية وتنفيذ ولايته التنظيمية بوصفه راعياً لعدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، مع مساعدة جميع الدول الأعضاء في حماية وترميم النظم الإيكولوجية للمياه العذبة وثروة التنوع البيولوجي التي تحتوي عليها.

72- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل حفظ وترميم التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وإدارتهما إدارة آمنة.** كما سيدعم الدول الأعضاء والمدن ومؤسسات الأعمال والمستهلكين في إعادة استخدام المنتجات والمواد التي تميل إلى التأثير بقوة على الطبيعة وإعادة تدويرها واستخدامها على نحو أكثر كفاءة وأقل تلويثاً، بما في ذلك من خلال نهج سلسلة القيمة ودعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

73- **وسيتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لدعم الدول الأعضاء في تعزيز التنوع البيولوجي والروابط الصحية** من أجل إدارة المخاطر على صحة الإنسان والنظام الإيكولوجي والحد منها، وإدماج الطبيعة في صنع القرارات الوطنية والدولية في مجال الصحة العامة من خلال النُهج القائمة على العلم. وفي سياق ما بعد الجائحة، يتطلب ذلك معالجة تدهور الطبيعة باعتباره السبب الجذري للأمراض الحيوانية المصدر وغير ذلك من التطورات البيولوجية الجديدة. وسيكون العمل على إنشاء سلاسل قيمة غذائية أكثر استدامة محوراً لهذه الجهود، نظراً لأن العديد من أنواع الأمراض الحيوانية التي تنشأ نتيجة للأنماط غير المستدامة لاستهلاك الأغذية وإنتاجها. كما سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء على تعزيز قدرة البلدان على تنفيذ نهج الصحة الواحدة، مع التركيز على تدابير الأمن البيولوجي، ودعم وضع خطة العمل العالمية بشأن التنوع البيولوجي والصحة وتنفيذها لاحقاً. وسيدعم الجهود الرامية إلى تعميم التنوع البيولوجي في مجالي الصحة والتغذية.

74- **وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع وتعزيز أطر ومعايير للتمويل والبنية التحتية** المتصلين بالتنوع البيولوجي. كما سيدعم، من خلال حشد حافظة البرنامج الفرعي التمكيني المعني بالشؤون المالية والتحولات الاقتصادية، إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والمخاطر ذات الصلة في عملية صنع القرار المالي والاقتصادي. وسيقدم التوجيه للحكومات والمؤسسات المالية لتحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للشعوب والطبيعة، بما يتماشى مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 المتفق عليه والأهداف البيئية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات التأثير الكبير والاعتماد على الطبيعة. كما سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع آليات مبتكرة لتمويل الحفظ تدعم فرص كسب العيش للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مع بناء الاستدامة والقدرة على الصمود، ومع تعزيز حقوقها.

75- **وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة استدامة سلاسل القيمة وأساليب الإنتاج وشفافيتها.** وسيكون من الأهمية بمكان ضمان أن يسهم استخراج الموارد وإنتاج السلع الأساسية في النظم الإيكولوجية السليمة وفي تحقيق نتائج عادلة من الناحية الاجتماعية. وسيستغل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الفرص للتأثير على الضغط على جانب الطلب على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من خلال معلومات المستهلكين عن البصمة البيئية للمنتجات وعن طريق تشجيع اعتماد أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة المستدامة.

(ج) النتيجة 3: تعزيز حفظ الطبيعة وترميمها

76- **سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز النهج المستدامة لإدارة الموارد الطبيعية.** وسيشجع على إحداث تحولات في تخطيط وإدارة استخدام الأراضي والمياه وسلاسل القيمة القائمة على الموارد الطبيعية من منظور دورة الحياة. وبناء على خبرته وشراكاته التعاونية مع الوكالات ذات الخبرة المتخصصة، سيساعد الدول الأعضاء على تعزيز نظم الأغذية والزراعة ومصائد الأسماك المستدامة لعكس اتجاه استخدام الأراضي غير المستدام، وفقدان التنوع البيولوجي، وتحويل الموائل، وتلوث المياه العذبة، والتجريد، واستنفاد موارد المياه العذبة والمحيطات. ويجب أن تقوم نظم الأغذية المستدامة على صيانة المياه العذبة الصحية والنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز الأداء البيئي لنماذج الزراعة المستدامة والترميمية من خلال تشجيع الممارسات الفعالة من حيث استخدام الموارد حرصاً على الطبيعة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإيكولوجيا الزراعية والزراعة التجديدية، بالتعاون مع شركائه. وسيعزز مساهمته في تحقيق هذه الأهداف بالاستفادة من عمله بشأن أمور منها الاستخدام المستدام للأراضي، والمحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، وإدارة المناظر الطبيعية، وترميم النظم الإيكولوجية. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم البلدان في ترميم النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستخدامها وحفظها على نحو مستدام لتأمين توفير المياه العذبة من أجل التنمية المستدامة للقطاعات والمجتمع. وسيواصل دعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني البحري، وسيتعاون مع المنظمات ذات الصلة. كما سيواصل تقديم التوجيه لزيادة المعرفة

والقدرات المؤسسية على تنفيذ إمكانية الوصول العادل والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وحفز الإجراءات من أجل الاستخدام المستدام لموارد النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنظم الإيكولوجية البحرية. وسيكون هناك تركيز أيضاً على اعتماد نهج شاملة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، باستخدام المعارف الأصلية والمحلية، مدعومة بالعلوم السليمة والبيانات والإحصاءات، وتمكينها وتوسيع نطاقها بسياسات المشتريات العامة والمؤسسية وخيارات المستهلكين.

77- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإدارة المستدامة للموئل من خلال عمليات ونتائج تحويلية**، بما في ذلك ترميم النظم الإيكولوجية على نطاق واسع، الذي يُكمله التغيير الاجتماعي والسلوكي، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي يلحق بالنظم الإيكولوجية ذات القيمة العالية، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن الكوارث والنزاعات وتغير المناخ. وسيدعم الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لمنع تدهور النظم الإيكولوجية والتخفيف من حدته لترميم الطبيعة وإعادة بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث. وبالنسبة للنظم الإيكولوجية للغابات، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء ومن خلال الشبكات على النهوض ببرنامج الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية وتعزيزه، باعتباره منبراً لوقف فقدان الغابات وتدهورها. وبالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، سيقود برنامج الأمم المتحدة للبيئة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ عقد الأمم المتحدة لترميم النظم الإيكولوجية للفترة 2021–2030 في النظم الإيكولوجية البحرية للمياه العذبة والنظم الإيكولوجية الأرضية. وبالنسبة لجميع النظم الإيكولوجية للمياه العذبة (البحيرات والأنهار والأراضي الرطبة والمياه الجوفية)، سيقود برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية صنع القرارات المسؤولة والشاملة للمياه العذبة، باستخدام أحدث الأدوات والبيانات القريبة من الوقت الحقيقي فيما يتعلق بالإجراءات غير المشروعة بخصوص مستجمعات المياه المحلية والإجراءات غير المشروعة العابرة للحدود وذلك لحماية التنوع البيولوجي للمياه العذبة.

78- **وسيوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأدوات والإرشادات اللازمة لتطوير اقتصادات زرقاء مستدامة** في مناطق المياه العذبة والمناطق الساحلية والبحرية ولتعزيز التعاون عبر الحدود من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الضعيفة واستخدامها وترميمها على نحو مستدام، مثل النظم الإيكولوجية الساحلية والجبلية والبحيرات والنهرية والأراضي الرطبة، ولا سيما النظم الإيكولوجية المعرضة لآثار تغير المناخ والتلوث. ومن خلال شبكة ''كوكب واحد'' ومبادرة الحد من البلاستيك في السياحة العالمية، سيزيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من دعم السياسات والممارسات التي تدر إيرادات سياحية، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية التي تجذب السياح.

3- العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث

79- **إن منع التلوث والسيطرة عليه وإدارته أمر أساسي لتحسين الصحة والرفاه البشري والرخاء للجميع.** والنوعية البيئية الجيدة وآثارها الإيجابية على الحد من عدم المساواة، وسوء الصحة، والفقر، والضعف، هي دافع قوي للتحرك نحو كوكب خال من التلوث. ومن شأن وجود كوكب خال من التلوث أن يؤثر تأثيراً إيجابياً على التنوع البيولوجي ويعزز صحة النظم الإيكولوجية من خلال منع حدوث المزيد من الأضرار مع زيادة القدرة على الصمود. وترتبط معالجة تلوث الهواء والنفايات أيضاً بالتخفيف من تغير المناخ، ولا سيما عندما تتخذ إجراءات لمكافحة ملوثات المناخ التي لا تدوم طويلاً. كما يمكن أن تكون المواد الكيميائية والنفايات مورداً لخلق فرص العمل من خلال إعادة استخدامها كمواد ثانوية. وسيسفر العمل المعجل بشأن المواد الكيميائية والتلوث عن فوائد لكل من الطبيعة والناس، وسيتماشى مع إطار ما بعد عام 2020 للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء[17]. وتستند زيادة الإجراءات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات أيضاً إلى خبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع مشاريع كبيرة متعددة مجالات التركيز ممولة في إطار مرفق البيئة العالمية. والانتقال نحو كوكب خال من التلوث، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، يقر بما يلي:

(17) http://www.saicm.org/Beyond2020/IntersessionalProcess/tabid/5500/Default.aspx.

(أ) بحلول عام 2025، تُتخذ الإجراءات المعتمدة في إطار ما بعد عام 2020 للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في التخطيط الوطني والتنمية الوطنية؛

(ب) بحلول عام 2025، يعيش 30 في المائة من سكان العالم في مناطق تحقق فيها الهدف المؤقت 3 لمنظمة الصحة العالمية المتعلق بنوعية الهواء بالنسبة لـ PM2.5 (الجسيمات الدقيقة الموجودة في الهواء الطلق)[18]؛

(ج) بحلول عام 2025، تكون هناك إجراءات نحو تعديل استخدام النيتروجين على نطاق الاقتصاد بأكمله لخفض خسائر النيتروجين التفاعلي البشري المنشأ إلى النصف في البيئة[19]؛

(د) بحلول عام 2025، تتعزز قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 6-3 و12-3 و12-4 و14-1[20].

80- **والنتيجة المتوقعة لهذا البرنامج الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2030 هي ''إحراز تقدم كبير نحو كوكب خال من التلوث''، ولا سيما من خلال تنفيذ خطة تنفيذ ''نحو كوكب خال من التلوث''.**

81- **وسيعمل البرنامج الفرعي للعمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث من خلال المبادئ التالية:**

(أ) ***إذ يسلم بأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات مترابطة ترابطاً وثيقاً ومتكافلة:*** اعترافاً بأهمية اعتماد ممارسات إنتاج مستدامة تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، وتجنب إدخال المواد السامة في سلسلة القيمة أو البيئة أو تعريضها لها، واتخاذ المستهلكين خيارات أفضل واعتمادهم أساليب حياة أكثر استدامة، وبأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يؤديان إلى انخفاض إنتاجية المواد وتقليل النفايات وتقليل المخاطر الصحية، سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تصميم وتنفيذ السياسات والممارسات التجارية التي تقلل من المواد الكيميائية الضارة في المنتجات والعمليات وتمكن المستهلكين من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن المنتجات والنفايات ذات الصلة.

(ب) ***العمل من خلال الشراكات نحو كوكب خال من التلوث:*** سيحافظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التركيز القوي على معالجة مختلف مسارات التلوث والاستفادة من التعاون مع الشركاء، بما في ذلك أمانة مرفق البيئة العالمية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (اتفاقية مينماتا بشأن الزئبق، واتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وبروتوكول مونتريال). وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال الشبكات والمنتديات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، والتحالفات التي تركز على الحد من التلوث، مثل تحالف المناخ والهواء النظيف، ومقاومة مضادات الميكروبات من خلال التحالف المعني بالصحة الموحدة والمنتديات الوزارية الإقليمية المعنية بالصحة والبيئة. وسيتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة

(18) تم وضع دليل منظمة الصحة العالمية بشأن جودة الهواء في الهواء الطلق على مستوى يهدف إلى حماية صحة الإنسان. وبالنسبة للبلدان التي ترتفع فيها مستويات تلوث الهواء (https://www.stateofglobalair.org/air)، هناك ثلاثة أهداف مؤقتة. والمطمح هو أن تصل نسبة سكان العالم الذين يعيشون في مناطق يتم فيها تحقيق الهدف المؤقت 3 إلى 30 في المائة بحلول عام 2025، مقارنة بنسبة قدرها 18 في المائة في عام 2017.

(19) وفقاً لإعلان كولومبو بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين، الذي أعقب اعتماد قرار جمعية البيئة 14/4 بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين.

(20) مؤشر هدف التنمية المستدامة 6-3-1: نسبة تدفقات المياه المستعملة المنزلية والصناعية المعالجة بأمان؛ والمؤشر 12-3-1: (أ) مؤشر فاقد الأغذية؛ و(ب) مؤشر النفايات الغذائية؛ والمؤشر 12-4-1: عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة؛ والمؤشر 12-4-2: (أ) نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة؛ و(ب) نسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة؛ والمؤشر 14-1-1: (أ) مؤشر التأجن الساحلي؛ و(ب) كثافة الحطام البلاستيكي.

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمؤسسات العلمية، والوكالات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والقطاع الخاص، لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الجهود الرامية إلى الحد من التلوث.

(ج) ***إذ يقر بأن الاتفاقات البيئية العالمية والإقليمية توفر إطاراً تعاونياً للحوكمة والإجراءات المحددة زمنياً:*** ففي حين أن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف هي مفتاح الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، لا تزال هناك تحديات هامة في التنفيذ، بما في ذلك: توافر البيانات والمعلومات وتصميم السياسة؛ وكفاية التشريعات؛ وقدرات التنفيذ والإنفاذ وآليات الامتثال؛ وتوافر البنية التحتية والتكنولوجيات النظيفة التي يسهل الوصول إليها؛ وتحسين القدرات المؤسسية والتقنية؛ ومؤسسات الأعمال والصناعة؛ والتعاون فيما بين القطاعات والتعاون عبر الحدود؛ والأسعار الحقيقية التكلفة. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في وضع السياسات والتشريعات والاستراتيجيات اللازمة لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع تعزيز المؤسسات والآليات الوطنية لرصد التقدم المحرز في هذا الصدد والإبلاغ عنه.

(د) ***استجابة للأولويات والاحتياجات القطرية للحد من التلوث ومنعه:*** سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحديد أنواع ومدى التلوث والإجراءات العلاجية والوقائية، مع إبراز أهمية الاستثمار في إجراءات التلوث المحلية والوطنية، بما في ذلك من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام. كما سيعزز التعلم المتبادل ونقل السياسات الفعالة والممارسات الجيدة والخبرات والمبادرات والتكنولوجيات الخضراء فيما بين البلدان والسياقات المحلية. وسيطبق منظوراً جنسانياً على هذا العمل، يدعم البلدان لضمان أن تكون جهودها الرامية إلى الحد من التلوث ومنعه مراعية للاعتبارات الجنسانية.

(هـ) ***عملاً على دعم التغييرات على نطاق المنظومة للتصدي للتلوث:*** سيستحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة آليات لتحفيز التمويل والاستثمارات العامة والخاصة وإعادة توجيهها إلى أنشطة اقتصادية أنظف من خلال استيعاب تكاليف التلوث في القرارات المالية واعتماد سجلات الكشف العام وسجلات إطلاق الملوثات ونقلها. وسيساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بناء الدائرية وإيجاد الشروط المسبقة اللازمة، بما في ذلك عدم وجود مواد كيميائية سامة، عبر سلاسل القيمة. وتتيح الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات اتباع نُهج دائرية في القطاعات ذات الأثر العالي[21] من خلال تقديم معارف وخبرات الأوساط المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات بشأن الإدارة السليمة للمواد طوال دورة حياتها لوضع حلول دائرية مبتكرة وتجنب البدائل غير السليمة. واعترافاً بأهمية القطاع الخاص في إيجاد بدائل مستدامة مع فهم واضح لآثار دورة الحياة، سيضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتباع نهج على نطاق المنظومة. كما سيشجع سياسات نهاية العمر (مثل توسيع نطاق مسؤولية المنتج) ويشجع الممارسات التي تبقي المنتجات في الاقتصاد لفترة أطول، وإبلاغ المستهلكين بها .

سيركز البرنامج الفرعي المعني بالعمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث على الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق ثلاث نتائج في عام 2025

(أ) النتيجة 1: تحسين صحة الإنسان والنتائج البيئية من خلال تعزيز القدرات والقيادة في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

82- **سيشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تبادل العلوم السليمة والمعلومات والمعارف بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث.** وسيعزز وييسر الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات الأحدث والموثوقة والهامة وتقاسمها. وسيتيح ذلك اتخاذ إجراءات مستنيرة بشكل أفضل لمنع التلوث وآثاره والتصدي لها، وتعزيز التحولات النظمية على جميع مستويات الحوكمة وفيما بين المستهلكين. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في إجراء التحليل واستخدام الأدوات لتحديد القطاعات والمنتجات الاقتصادية الأكثر تلويثاً. وسيعمل مع الشركاء

(21) قطاعات الصناعة التي تستخدم المواد الكيميائية بكثافة (استناداً إلى التوقعات العالمية الثانية للمواد الكيميائية) (مثل نظم الأغذية والزراعة، والصناعات الاستخراجية، والنقل، والبناء والتشييد، والطاقة، والإلكترونيات، والمستحضرات الصيدلانية، والمنسوجات).

لدعم البلدان في اعتماد سجلات إطلاق الملوثات ونقلها وربطها بغرفة العمليات البيئية العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

83- **وسيعجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحوُّل السياسات نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.** وسيدعم تصميم أطر وسياسات تنظيمية قائمة على العلم ومتكاملة ومتسقة، استناداً إلى مبدأ تغريم الملوث، بين أمور أخرى، واستخدام نُهج دورة الحياة. وسيساعد ذلك على تعزيز التنفيذ والفعالية – مع الاستفادة من استبصارات البيانات البيئية كما تتيحها التكنولوجيات الرقمية والحد بدرجة كبيرة من الآثار الضارة للمواد الكيميائية التي تشكل مصدر قلق كبير في مجال الصحة العامة[22]. وسيدعم الجهود الرامية إلى القضاء على إنتاج وتوزيع وتجارة هذه المواد الكيميائية، وتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وفقاً لأهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وسيوائم إجراءاته مع الأهداف والنتائج المتفق عليها المنصوص عليها في إطار الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020، ويدعم البلدان في تنفيذها ويقدم الدعم التقني بشأن القضايا موضع الاهتمام، والبيانات والمعلومات العلمية، والمؤشرات، بما يتماشى مع قرارات جمعية البيئة[23]. وستُنتهج سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما يتماشى مع رؤية الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (A/CONF.216/5). كما سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في جهودهم الرامية إلى الوقاية من المخاطر البيئية والصحية وتخفيفها من خلال استخدام نهج ''الصحة الواحدة''[24].

84- **وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة المؤسسات ويبنى القدرة على العمل.** وسيدعم هذا الدعم الدول الأعضاء بالقدرات التقنية وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك تنفيذ نظم وطنية شاملة لعدة قطاعات لإدارة المواد الكيميائية، واتباع نُهج متكاملة للتمويل، وذلك من خلال تعزيز تبادل المعارف والمعلومات، ودعم السياسات، ودعم الاستجابة السريعة، والأدوات والممارسات الجيدة. وستُدعم النُهج المتكاملة من خلال المشاركة المتعددة القطاعات، ولا سيما مشاركة قطاعي الصحة والبيئة، على جميع المستويات، وبالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك في سياق استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجائحة كوفيد-19، والتأهب لمواجهة الجوائح في المستقبل.

85- **وسيرفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مستوى الطموح والقيادة بشأن العيش المستدام والصحي من خلال الدعوة والمناصرة وقدرته على عقد الاجتماعات.** ومع مراعاة الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاستفادة من البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وسيشرك واضعي السياسات والشباب والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمؤسسات المالية والقطاع الخاص في الحصول على الدعم للتغيير البيئي الإيجابي، والحد من التلوث ومنعه، وتعزيز العيش المستدام الأكثر صحة. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع شركائه، أن يصل إلى الملايين من خلال حملات قوية مثل حملة ''تنفّس الحياة'' (#BreatheLife)، وحملة ''البحار النظيفة'' (#CleanSeas)، وحملة ''اهزم التلوث'' (#BeatPollution)، وحملة ''وقت للطبيعة'' (#TimeforNature) والاحتفال باليوم الدولي للهواء النظيف من أجل السماوات الزرقاء[25]، والالتزام العالمي لاقتصاد البلاستيك الجديد.

(ب) النتيجة 2: تحسين إدارة النفايات، بما في ذلك من خلال العمليات الدائرية، والاستعادة الآمنة للمواد الخام الثانوية، والخفض التدريجي للحرق في الأماكن المكشوفة ومواقع تفريغ النفايات

86- **سيعمم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمليات إعادة التدوير (خفض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير) والعمليات الدائرية عبر تدفقات النفايات مع ضمان استعادة المواد الخام الثانوية الآمنة.** وسيشمل ذلك دعم خفض عدد مواقع إلقاء النفايات على الصعيد العالمي؛ والتعاون مع اتفاقية بازل بشأن مراقبة نقل النفايات الخطرة والتخلص

(22) https://www.who.int/ipcs/assessment/public_health/chemicals_phc/en/.

(23) مثلاً، قرارا جمعية البيئة 8/4 و7/2 بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والقرار 5/1 بشأن المواد الكيميائية والنفايات.

(24) https://www.who.int/news-room/q-a-detail/one-health.

(25) https://www.un.org/en/observances/clean-air-day.

منها عبر الحدود ومع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل الشركات ومؤسسات البحوث وقطاع إدارة النفايات ومجموعات المجتمع المدني، لتحديد حلول مبتكرة لبناء دائرية عبر قطاعات الصناعة كثيفة استخدام الموارد والمواد الكيميائية؛ وتقديم بدائل للنماذج الاقتصادية الخطية الحالية؛ والعمل مع البلديات والمنظمات الإنمائية لخلق فرص عمل محلية. كما ينطوي على تعميم الحد من التلوث والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في التنمية والعمل الإنساني ومساعدة الجهات الفاعلة ذات الصلة على التصدي لعوامل الخطر البيئية التي تؤثر سلباً على صحة أكثر السكان ضعفاً.

87- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان وأصحاب المصلحة في الحد من استخدام المواد والطاقة والمياه والمدخلات الزراعية من خلال اعتماد نُهُج دائرية تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد كلما أمكن ذلك.** ويمكن لهذه النُهج أن تحد من تدفقات النفايات وتحسن التدفقات الثانوية، بشرط أن تكون خالية من المواد السامة، مع تمكين الجميع من الوصول إلى الموارد، وتحمل تكاليفها، وتوافرها، واستدامتها، مما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل وتحسين صحة المجتمع المحلي والقدرة على الصمود في مواجهة المناخ.

88- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود الرامية إلى تحديد وإغلاق مواقع إلقاء النفايات المفتوحة،** بالشراكة مع كيانات مثل الرابطة الدولية للنفايات الصلبة وموئل الأمم المتحدة، ويشجّع الجهود الوطنية والمحلية لجمع النفايات وفصلها إلزامياً من المنبع.

89- **وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بزيادة الجهود الجارية بشأن تخضير النفايات والبنية التحتية لإدارة المياه المستعملة.** وسيدعم الحكومات على جميع المستويات في وضع وتنفيذ نظم فعالة لإدارة النفايات والمياه العادمة والامتثال لتلك النظم وإقامة بنية تحتية مستدامة، بما في ذلك البنية التحتية الطبيعية[26]. وسيشمل الشركاء بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وجمعيات إدارة المياه المستعملة والنفايات الصلبة، والقطاع الخاص. وستشمل إجراءات الدعم اعتماد نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية وحلول من المنبع تعزز الدائرية ويمكن رصدها باستخدام المؤشرات البيئية والصحية والمناخية الرئيسية.

(ج) النتيجة 3: خفض إطلاقات الملوثات في الهواء والماء والتربة والمحيطات

90- **سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة التحول عن توليد وإنتاج واستخدام المواد الكيميائية الضارة التي تشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة،** مع تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بشكل عام. وسيواصل العمل على تقليل الآثار الضارة لهذه المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة إلى أدنى حد، ودعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والإطار المتفق عليه لما بعد عام 2020 للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وسيهدف، مع الشركاء، إلى ضمان وضع أنظمة ومعايير وسياسات لتيسير التحول إلى بدائل أكثر أماناً. وسيسعى جاهداً إلى تحديد المواد الكيميائية في المنتجات والعمليات والتخلص منها تدريجياً وإدارتها إدارة سليمة للحد من المخاطر على صحة الإنسان والبيئة وتقليل النفايات والتلوث المتولدين إلى أدنى حد. وسيقوم بزيادة ونشر المعارف المتعلقة بالمواد الكيميائية مثار القلق من حيث الصحة العامة[27]، ووضع وتنفيذ منهجيات وأدوات لتتبع ومراقبة هذه المواد الكيميائية، وسيدعم القطاعات في تصميم المنتجات والعمليات الأكثر أماناً ونظافة، بما في ذلك من خلال الكيمياء الخضراء والمستدامة. وستستفيد عمليات الإنتاج الآمن والضمانات من الأدوات المالية التي تعكس مبدأ تغريم الملوث وتصحح حالات فشل السوق.

91- **وسيؤثر برنامج الأمم المتحدة للبيئة على قرارات المنتجين والمشتريات والاستثمار فيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية عن طريق تعزيز خيارات المستهلكين الأكثر استنارة على أساس الوعي بالبصمة البيئية للمنتجات**

(26) يشير مصطلح ''البنية التحتية الطبيعية'' إلى شبكة مخططة ومدارة استراتيجياً من الأراضي الطبيعية، مثل الغابات والأراضي الرطبة، والمناظر الطبيعية العاملة، وغيرها من الأماكن المفتوحة، تحفظ أو تعزز قيم ووظائف النظم الإيكولوجية وتوفر الفوائد المرتبطة بها للسكان.

(27) https://www.who.int/ipcs/assessment/public_health/chemicals_phc/en/.

المستهلكة والمستخدمة. وخيارات الاستهلاك المستدامة والمسؤولة ستساعدها زيادة الوعي، والمعلومات الدقيقة والهامة، والحوافز الضريبية، فضلاً عن ضمان مشاركة المستهلكين من خلال توفير معلومات موثوقة عن الاستدامة وزيادة وعي المستهلكين لإحداث تغييرات في السلوك. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومات ومقدمي المعلومات (الشركات ومخططات وضع المعايير ووضع العلامات) لزيادة توافر معلومات واضحة وموثوقة عن المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات، مما يسهم في محو أمية المستهلكين، بما يتماشى مع القواعد والمعايير المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف.

92- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود الجارية للحد من تلوث الهواء داخل البلدان وعبر الحدود.** وسيحسن رصد نوعية الهواء وتقييمها، ويدعم خطط وإجراءات إدارة نوعية الهواء على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مستهدفاً قطاعات محددة، بما في ذلك التنقل والعمليات الصناعية والطاقة والنفايات والزراعة، مع مساعدة البلدان في تحديد الأولويات الصحية المحلية ذات الصلة والفوائد المتعددة. ومن خلال شبكات الرصد الإقليمية والشراكات بشأن نوعية الهواء، سيعالج برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسألة التخفيف من الملوثات المناخية القصيرة الأجل التي تسبب تلوث الهواء وتغير المناخ، وبالتالي يعزز ويوسع نطاق العمل المتكامل بشأن تلوث الهواء وتغير المناخ من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخطة العمل العالمية للأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات من أجل حلول الطاقة المستدامة في حالات النزوح[28]، التي تهدف إلى دعم حصول اللاجئين والمشردين بسبب النزاعات والضغوط البيئية على الطاقة النظيفة، ولا سيما بالنسبة للنساء، لتجنب الآثار الصحية الناجمة عن ممارسات الطهي والإضاءة التي تفتقر إلى الكفاءة وما يتصل بذلك من الإزالة غير المستدامة للغابات.

93- **وسيزيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الجهود الجارية لمعالجة المصادر البرية للمياه العذبة والتلوث البحري، ولا سيما المغذيات والمواد الكيميائية والبلاستيك وغيرها من أشكال القمامة البحرية.** ومن خلال الشراكة العالمية بشأن القمامة البحرية، والشراكة العالمية لإدارة المغذيات، وبرنامج البحار الإقليمية، والمنصات الرقمية ذات الصلة، سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أصحاب المصلحة في اتباع نهج قائم على الأدلة لتحديد المصادر الرئيسية، والمسارات والمخاطر، من المصدر إلى البحر وعبر دورات حياة المنتجات. وستُعطى الأولوية للعمل المتعلق بالمنتجات والمصادر والقطاعات الأكثر إشكالية من خلال خطط العمل المتعلقة بالقمامة البحرية والمغذيات. ولمعالجة التلوث البلاستيكي العالمي، سيشرك برنامج الأمم المتحدة للبيئة جميع أصحاب المصلحة في سلسلة قيمة البلاستيك في توسيع نطاق الكفاءة في استخدام الموارد وإدارة المواد إدارة مستدامة واعتماد الدائرية، من خلال بناء الدعم السياسي والقيادة للحد من استخدام البلاستيك وإعادة استخدامه؛ ودعم البلدان والمدن والشركات في الوفاء بالتزاماتها واتخاذ الإجراءات الطوعية للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك من خلال التوجيه التشريعي؛ وإذكاء الوعي بشأن الحلول المبتكرة والبدائل ونماذج الأعمال الجديدة.

باء- البرامج الفرعية التأسيسية

1- العلوم والسياسات

94- **إن العلم أساس أي وضع للسياسات وتحديد الحلول المحتملة للتحديات البيئية التي نواجهها.** وتتمثل الولاية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض وتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على نطاق خطة التنمية المستدامة. ويقدم البرنامج الفرعي للعلوم والسياسات بيانات ومعلومات ومعارف ذات مصداقية علمية وغير متحيزة، ويقدم تحليلات وتوصيات تتعلق بالسياسات لحفز وتسريع الحلول والإجراءات المتعلقة بالبيئة على أساس الاستعراض المستمر للحالة والاتجاهات العالمية.

(28) https://www.humanitarianenergy.org/what-is-the-gpa.

95- **وسيركز البرنامج الفرعي للعلوم والسياسات على الإجراءات والتدخلات التالية لدعم إنجازات البرامج الفرعية المواضيعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:**

(أ) ***زيادة استيعاب العلم لأغراض العمل التحويلي:*** سيوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخبرة في المسائل البيئية، ويوجّه اهتمام واضعي السياسات وصانعي القرارات على جميع المستويات والجمهور عموماً إلى أحدث الأدلة العلمية والتحليلات المتعددة التخصصات بشأن حالة البيئة العالمية والاتجاهات ذات الصلة. وسيقوم ببناء قدرات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي على الأخذ بأحدث المعلومات العلمية التي يُسترشد بها في وضع السياسات، ودفع الإجراءات التحويلية والمنهجية بشأن تحديات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث مع استباق ظهور التحديات البيئية الأخرى. وسيتجاوز البرنامج الفرعي نطاق الأوساط البيئية، وسيجعل البيئة محور عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال الشراكات المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع المناطق الجغرافية، التي تضم الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأعمال وأوساط المواطنين، سيهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يكون حافزاً للتغيرات المنهجية والتحويلية التي يمكن أن تدفع عجلة التقدم نحو تحقيق تطلعات خطة عام 2030.

(ب) ***توفير العلوم الموثوقة، التي تقدَّم بمزيد من التماسك والتكامل:*** سيظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة صوتاً ذا حجية بشأن البيئة في الأوساط العلمية العالمية، حيث يقوم بجمع وتحليل وتوليف البيانات العلمية التي تتناول التحديات المترابطة المتمثلة في تغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وتشمل التقييمات العلمية التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولها صلة بالسياسات تقارير ''توقعات البيئة العالمية'' الرئيسية، وتقارير ''فجوة الانبعاثات'' و''الفجوة في التكيف''، وتقارير ''الحدود''، وتقرير تقييم نوعية المياه في العالم، و''توقعات الموارد العالمية''، و''توقعات إدارة النفايات العالمية''، وتقارير ''التوقعات العالمية للمواد الكيميائية''. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه التقييمات بما يضمن الاتساق والتكامل والترابط مع المؤلفات العلمية الموجودة، لزيادة تأثيرها واستيعابها في مجال صنع السياسات. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تيسير الحوار المخصص للتقييمات العالمية[29]، الذي تشارك فيه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وفريق الموارد الدولية، والعمليات المتعلقة بوضع ''التوقعات البيئية العالمية'' و''تقرير التنمية المستدامة العالمي''، وغيرها. وسيضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة قيمة إلى هذه العمليات من خلال اقتراح حلول منهجية ومتكاملة لتحديات تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، استناداً إلى تحليل منهجي وعبر منهجي لأوجه الترابط فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الإنصاف. ومن خلال تبادل البيانات والمعلومات، والأساليب والأدوات، والنتائج والخبرات الرئيسية، ستقترح هذه العملية خيارات في مجال السياسات للانتقال من سير الأمور كالمعتاد إلى الاستدامة بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وسيسهم الحوار أيضاً في إعداد وإيصال رسائل متسقة ومتآزرة يمكن أن تُسترشد بها المفاوضات والقرارات الدولية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الأطر المتفق عليها دولياً، فضلا عن المنابر البيئية العالمية مثل جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

(ج) ***سد الفجوة المتعلقة بتوافر البيانات البيئية أمر أساسي لتقييم واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز أوجه التآزر فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف:*** سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة قياس ورصد تقدم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، وتوفير تحليل البيانات في الوقت المناسب والإنذارات المبكرة لصانعي السياسات والقرارات. وسيساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تخفيف عبء الإبلاغ القطري عن التقدم المحرز عن طريق الاستفادة قدر الإمكان من البيانات الموثوقة وخطوط الأساس الموثوقة، وعن طريق مواءمة متطلبات الإبلاغ مع مؤشرات أهداف

(29) يستند حوار التقييمات العالمية المخصص إلى طلب الدول الأعضاء، في قرار جمعية البيئة 23/4، بشأن إبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض: تعزيز واجهة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعلم والسياسات، وتأييد توقعات البيئة العالمية، أن يواصل المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ''تشجيع زيادة اتساق وتنسيق التقييمات العالمية التي يُضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف''.

التنمية المستدامة. وسييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الوصول المفتوح وتبادل البيانات والمعلومات بين المؤسسات، بما في ذلك على كل من المستوى الوطني والإقليمي ودون الوطني. والسعي إلى زيادة التعاون العلمي مع الاتفاقات البيئية العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف، فضلاً عن تيسير التنسيق والتبادل فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف نفسها، مع احترام ولاياتها، سيسمح بزيادة مواءمة البيانات والمنهجيات القطرية لتتبع التقدم المحرز، وسييسر تحسين التحليل وإمكانية المقارنة من أجل صنع القرار.

(د) ***رقمنة المعارف العلمية وإضفاء الطابع الديمقراطي على التوافر مع توقع القضايا الناشئة من خلال التبصر ومسح الآفاق:*** يمكن للأدوات والتكنولوجيات الرقمية أن تعجل بإدماج التحليل البيئي مع البيانات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تحسين تجهيز صانعي القرار على جميع المستويات لتقييم فعالية السياسات البيئية العالمية وأهميتها وتأثيرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستكون غرفة العمليات البيئية العالمية أحد الأصول لتدخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على كل من المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وتماشياً مع تطلعات استراتيجية عالمية جديدة للبيانات البيئية[30]، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستفادة من غرفة العمليات باعتبارها منصة بيئية رقمية عالمية رائدة لتمكين الحكومات والجمهور عموماً، فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، ولا سيما أفرقة الأمم المتحدة القطرية، من تصور حالة وأداء البيئة العالمية المدعومة ببيانات اقتصادية واجتماعية. وستعتمد غرفة العمليات على خرائط قريبة من الوقت الحقيقي تدعمها التكنولوجيات الجغرافية المكانية وتوفر منصة للمعارف العامة تسترشد بمصادر نمذجة السواتل والبيانات في الموقع، فضلاً عن العلم التشاركي. وسيمكِّن هذا النظام من قياس مدى فعالية وتيرة ونطاق التحولات السياساتية المطلوبة في مجال البيئة، وسيمكِّن من تقييم خيارات العمل. وكجزء من عملية مسح الآفاق والتبصر، ستسهم غرفة العمليات أيضاً في تتبع المخاطر الناشئة في مجال البيئة وصحة الإنسان، وتطلع الحكومات على هذه المخاطر بغرض إعطاء الأولوية للبحوث التي تسترشد بالتحليل المنهجي الواسع النطاق واتخاذ الإجراءات السياسية، بما في ذلك في جمعية الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المنتديات.

(هـ) ***استحداث واجهة شاملة للعلوم والسياسات تخاطب الجميع:*** يجب دعم ترابط فعال بين العلوم والسياسات قادر على تحفيز السياسات والقرارات التحويلية من خلال الدعوة البيئية والاجتماعية الشاملة. وفي هذا الصدد، سيركز تدخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على بناء قدرات صانعي القرارات الوطنيين والمحليين على إدارة وتوليف المعارف العلمية وإدماج العلوم في قراراتهم التي تحرك العمل بشأن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وسيسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع كخطوة حاسمة في تعزيز فهم المجتمع وقبوله واستيعابه لتحليله العلمي. ومن خلال منصات وشبكات مثل منتدى العلوم والسياسات ومؤسسات الأعمال المعنية بالبيئة، وفريق الموارد الدولية، وبرنامج علم التكيف العالمي، وشبكة كوكب واحد، بين كيانات أخرى، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كوسيط للمعارف يبني توافقاً في الآراء حول القضايا البيئية القائمة والناشئة. وسيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة ميسراً يمكّن الشراكات والعمل المشترك عبر أصحاب المصلحة من الأوساط العلمية والسياساتية، مع تأييد المجتمع. وستظل الاتصالات والدعوة أداتين أساسيين لتحفيز المشاركة المجتمعية. وتحقيقاً لذلك، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإبلاغ معلوماته العلمية بلغة يسهل فهمها على الجميع، ويمكن أن تؤثر في عملية صنع القرارات والعمل البيئي الشاملين وتحفزهما على النطاق وبالسرعة المطلوبين للعلم.

(30) من خلال الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة، ''الحلول المبتكرة للتحديات البيئية والاستهلاك والإنتاج المستدامين'' (UNEP/EA.4/HLS.1)، التزمت الدول الأعضاء بدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع استراتيجية عالمية للبيانات البيئية بحلول عام 2025 بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

الترابط بين العلوم والسياسات – كأساس

سيساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استقرار المناخ من خلال توفير معلومات علمية تقيس التقدم المحرز نحو تحقيق الحياد الكربوني والقدرة على الصمود، ويقيّم الإمكانيات والمخاطر المرتبطة بالتدابير المطبقة. وسيقوم بتجميع وتقييم وإبلاغ أحدث البيانات العلمية المتعلقة بالمناخ واقتراح خيارات في مجال السياسات لمساعدة صناع القرار في القطاعين العام والخاص على المشاركة في إجراءات مناخية طموحة تتماشى مع أهداف اتفاق باريس.

و**سيجعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العيش في وئام مع الطبيعة واقعاً من خلال توفير المعلومات والبيانات العلمية اللازمة لتأمين السياسات والإجراءات المتعلقة بالطبيعة.** وسيكون العلم هو الأساس الذي يبرر اعتماد هذه السياسات والإجراءات والحلول المنهجية في جميع القطاعات لوقف وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي وسلامة النظم الإيكولوجية بما يتماشى مع أهداف وغايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 المتفق عليه.

وسيأخذنا برنامج الأمم المتحدة للبيئة نحو كوكب خال من التلوث عن طريق تيسير الحصول على أحدث المعلومات والبيانات والإحصاءات العلمية الحديثة وذات المصداقية والهامة بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث، وتقاسمها. وهذا من شأنه أن يشجع على التحولات النُظمية نحو تحقيق نتائج أقل تلويثاً على جميع مستويات الإدارة وفي جميع شرائح المجتمع ذات الصلة، ومن بينها المستهلكون، وسيُرشد تصميم وتنفيذ الأطر والسياسات التنظيمية اللازمة.

و**سيضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة العلم في صميم الحوكمة البيئية السليمة.** والوصول إلى أحدث المعلومات البيئية، ومسح الآفاق، والتحليل المستنير للترابط بين الأزمات الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً، وهي أزمات تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، من شأنه أن يدفع عملية اتخاذ قرارات متسقة وأكثر عدداً على مستوى النظام نحو وضع أطر بيئية قانونية ومؤسسية أكثر فعالية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الأطر المتفق عليها لما بعد عام 2020، وتعزيز الحقوق البيئية للجميع.

و**سيكفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يدعم العلم السليم التحولات المالية والاقتصادية.** وستجعل العلم ثالث ثلاثة، مع الأوساط المعنية بالسياسات وأوساط قطاع الأعمال، لدفع نظم التمويل والأسواق نحو التحولات المستدامة، وسيدعو إلى اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة على جميع المستويات، ويعجّل بالتغيرات المجتمعية نحو نماذج اقتصادية وتجارية أكثر دائرية.

وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من التحولات الرقمية لرقمنة المعارف العلمية وإضفاء الطابع الديمقراطي على توافرها. وسيستفيد من غرفة العمليات البيئية العالمية باعتبارها المنصة الرقمية العالمية الرئيسية لتمكين الحكومات والجمهور عامة من تصور حالة وأداء البيئة العالمية، ولفْت الانتباه إلى القضايا البيئية الجديدة والناشئة، وتقديم تحليل لفعالية وأثر السياسات البيئية القائمة، استناداً إلى البيانات الاقتصادية والاجتماعية.

2- الحوكمة البيئية

96- **الحوكمة البيئية هي الهيكل المؤسسي والقانوني اللازم لجعل الأهداف والالتزامات البيئية حقيقة واقعة.** ودعم البلدان في وضع وتنفيذ السياسات البيئية بطريقة متكاملة والالتزام بالأطر القانونية والمؤسسية القوية التي تحقق الأهداف البيئية بفعالية في سياق التنمية المستدامة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني، هو جزء من العمل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويدعم هذا البرنامج الفرعي اتخاذ قرارات متسقة نحو وضع أطر قانونية ومؤسسية أكثر فعالية تدعم تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث في سياق خطة عام 2030.

97- **وسيركز البرنامج الفرعي للحوكمة البيئة على الإجراءات والتدخلات التالية لدعم إنجازات البرامج الفرعية المواضيعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:**

(أ) ***تعزيز الدور التحويلي لجمعية البيئة بوصفها أعلى هيئة عالمية لصنع القرار البيئي من أجل تنفيذ البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030:*** سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل عن كثب مع الدول الأعضاء وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وكيانات الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية التابعة للأمم المتحدة لضمان الأخذ بالاعتبارات البيئية، ولا سيما تلك التي حددتها جمعية البيئة بوصفها تحديات ناشئة، وإدماجها بشكل جيد في المناقشات الحكومية الدولية ذات الصلة على المستوى الدولي. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مكاتبه الإقليمية، دعماً قوياً لاجتماعات وزراء البيئة الإقليميين، وسييسر تبادل المدخلات والرسائل البيئية المتسقة عبر اجتماعات وزراء البيئة الإقليميين، والمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، وجمعية البيئة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. كما سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز دوره بوصفه أمانة ورئيساً لفريق الإدارة البيئية من أجل تحسين تعميم القضايا البيئية في عمل منظومة الأمم المتحدة مع المساعدة في الوقت ذاته على تنسيق الأنشطة البيئية للفريق لتحقيق أقصى قدر من الأثر والكفاءة.

(ب) ***زيادة الأثر على نطاق جدول الأعمال البيئي العالمي من خلال تعزيز التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف:*** سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون البرنامجي مع أمانات وهيئات إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الـ 15 التي يديرها، فضلاً عن اتفاقيات عالمية أخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، عن طريق استحداث أدوات عملية وأساليب عمل لدعم التنفيذ المتسق والفعال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، داخل وعبر مجموعاتها المواضيعية على المستويين الدولي والوطني. وفي هذا السياق، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، دعماً صارماً لوضع وتنفيذ إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 وإطار لما بعد عام 2020 للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ ولايته بوصفه وكالة تنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وسيعمل عن كثب مع أصحاب المصلحة المعنيين والشركاء وآليات التمويل ذات الصلة، مثل مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر، لدعم البلدان والمناطق في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بفعالية.

(ج) ***دعم البلدان في تحديد نُهُج متكاملة إزاء الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك إدماج الاعتبارات البيئية في تخطيط التنمية المستدامة:*** انطلاقاً من روح الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20، ''المستقبل الذي نصبو إليه''، سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في بناء أطرها وقدراتها القانونية والمؤسسية لتعميم مراعاة البيئة في عمليات التخطيط والتنمية الوطنية. وسيعمل بشكل وثيق مع البلدان، بناء على طلبها، لتعزيز النهج المتكاملة واتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة التي تعالج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بطريقة متوازنة، وذلك بصفة خاصة بوصفه الوكالة القيّمة على المؤشر 17-14-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ''عدد البلدان التي لديها آليات قائمة لتعزيز اتساق السياسات في مجال التنمية المستدامة''. وسيساعد البلدان في مواءمة سياساتها الوطنية ذات الصلة مع الأهداف الدولية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها، مع توفير الخدمات الاستشارية، والتوعية والدعم لجمع البيانات وإدارة المعارف البيئية.

(د) ***دعم البلدان في بناء القدرات ذات الصلة في مجال القانون البيئي والمساهمة في البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال برنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتفيديو):*** سيشمل الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطة استراتيجية موجهة نحو تحقيق النتائج ومستجيبة للاعتبارات الجنسانية ومدفوعة بالبلدان لتعزيز مشاركة الجمهور والوصول إلى المعلومات والوصول إلى

العدالة في المسائل البيئية. وسينصب التركيز بشكل خاص على البلدان المتضررة من الكوارث والنزاعات، بما في ذلك من خلال الإجراءات التي تستهدف أكثر السكان ضعفاً. وبالتنسيق مع جهات التنسيق الوطنية لبرنامج مونتفيديو، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً معززاً ومستداماً لأصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال القانون البيئي، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون وموظفو الإنفاذ، من أجل بناء قدراتهم. كما سيقوم بإنتاج منتجات توجيهية، بما في ذلك التحليلات والتقييمات الوطنية والإقليمية والعالمية استناداً إلى بيانات بيئية قوية. وسوف يتتبع وينهض بالتفاهم المشترك وييسر العمل بشأن القضايا الناشئة الرئيسية المتصلة بالقانون البيئي.

(هـ) ***قيادة منظومة الأمم المتحدة ودعم الحكومات الوطنية، بناء على طلبها، في تطوير وتنفيذ سيادة القانون البيئي:*** لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولاية واضحة لقيادة منظومة الأمم المتحدة في دعم الحكومات في تطوير وتنفيذ سيادة القانون البيئي[31]. وفي إطار برنامج مونتفيديو، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بذلك من خلال تعزيز تبادل المعلومات والبيانات، والتعليم، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، بهدف تعزيز نظم الإدارة البيئية الوطنية، وتحسين سيادة القانون في البيئة، والمساهمة في البعد البيئي لخطة عام 2030 على الصعيدين الدولي والوطني. وكجزء من هذا الدعم، سيجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييمات عالمية كل سنتين لسيادة القانون البيئي تستند إلى البيانات، ستتتبع العناصر الأساسية لسيادة القانون البيئي، بما في ذلك القوانين والمؤسسات، والمشاركة المدنية، والحقوق والعدالة، والإبلاغ عنها.

(و) ***تعزيز الحقوق البيئية***[32]: البيئة الآمنة والنظيفة والصحية والمستدامة ضرورية للتمتع الكامل بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي. ولذلك فهي أساسية لحماية وتحسين حياة البشر، ولا سيما حياة الفقراء والمهمشين. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من الجهات الفاعلة، بدعم البلدان، بناء على طلبها، ويتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا لتعزيز فعالية وشمولية تعزيز وحماية واحترام الحقوق البيئية[33]، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة وجمعية البيئة ذات الصلة[34]. وهذا من شأنه أن يدعم البلدان في دعم الحقوق البيئية مع إحراز تقدم مستمر نحو تحقيق اعتراف عالمي بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

(31) انظر مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 9/27، بشأن النهوض بالعدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية. تم تعزيز ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن سيادة القانون والوسائل التي تمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تحقيقها من خلال اعتماد قرار جمعية البيئة 20/4 بشأن البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الخامس).

(32) وقد تضمن برنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتفيديو الثاني)، الذي اعتُمد بموجب مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 25/17 المؤرخ 21 أيار/مايو 1993 ''مواصلة تطوير الحقوق البيئية'' (المجال البرنامجي حاء، النشاط (ج))، كمفهوم لمواصلة النظر فيه وتطويره. وأدرج البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتفيديو الرابع) المعتمد بموجب مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 11/25 المؤرخ 20 شباط/فبراير 2009، حقوق الإنسان والبيئة كعنصر من عناصر البرنامج. ويتضمن برنامج مونتفيديو الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتفيديو الخامس) المعتمد بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 20/4 نشاطاً استراتيجياً لتعزيز الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين القانون البيئي والركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة.

(33) أشار قرار مجلس حقوق الإنسان 8/37 المؤرخ 22 آذار/مارس 2018، بشأن حقوق الإنسان والبيئة، الذي اعتُمد في الدورة السابعة والثلاثين للمجلس، إلى أن أكثر من 100 دولة اعترفت بشكل ما من أشكال الحق في بيئة صحية، بما في ذلك في الاتفاقات الدولية ودساتيرها وتشريعاتها وسياساتها.

(34) بما في ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان 11/40 المؤرخ 21 آذار/مارس 2019 بشأن الاعتراف بمساهمة المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة في التمتع بحقوق الإنسان وحماية البيئة والتنمية المستدامة، والمعتمد في الدورة الأربعين للمجلس، على النحو الذي أشار إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 146/74 الذي اعتمدته الجمعية في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ ومقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 9/27 المؤرخ 22 شباط/فبراير 2013؛ وقرار جمعية البيئة 17/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019؛ وقرار جمعية البيئة 20/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019.

الحوكمة البيئية – كأساس

سيسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استقرار المناخ من خلال تعزيز سيادة القانون البيئي للمساعدة في تحقيق أهداف اتفاق باريس. وسيدعم الحكومات الوطنية من خلال تعزيز تبادل المعلومات والبيانات، والتعليم، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، لتعزيز نظم الحوكمة البيئية الوطنية وتحسين سيادة القانون، بهدف التنفيذ الكامل لاتفاق باريس.

وسيجعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العيش في وئام مع الطبيعة واقعاً من خلال دعم البلدان في وضع تشريعات لها أثر. وسيدعم البلدان في وضع السياسات والتشريعات والاستراتيجيات اللازمة لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع تعزيز المؤسسات والآليات الوطنية لرصد التقدم المحرز في هذا الصدد والإبلاغ عنه. وفي هذا السياق، سيقدم مبادئ توجيهية وأدوات للتنفيذ الفعال.

وسيحرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقدماً نحو كوكب خال من التلوث من خلال الدعوة إلى الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وسيدعم البلدان في وضع السياسات والتشريعات والاستراتيجيات اللازمة لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع تعزيز المؤسسات والآليات الوطنية لرصد التقدم المحرز في هذا الصدد والإبلاغ عنه. وفي هذا السياق، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادئ توجيهية وأدوات للتنفيذ الفعال. ويمكن لبرنامج مونتفيديو أن يعجل بتحول السياسات نحو الإدارة السليمة للنفايات، بما في ذلك القمامة البحرية، مع التركيز على العلاقة بين البيئة والصحة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم الحقوق البيئية، ولا سيما الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

وسيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة واجهة العلوم والسياسات لدعم الحوكمة البيئية القوية. وسيجري تعزيز أطر الحوكمة الوطنية من خلال تعزيز تبادل المعلومات والبيانات، والتعليم، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، وكل ذلك من أجل تعزيز نظم الحوكمة البيئية الوطنية وتحسين سيادة القانون البيئي استناداً إلى الأدلة العلمية المثبتة.

وسيشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكامل البعد البيئي عند دعم التحولات المالية والاقتصادية. وسيؤدي تعزيز البعد البيئي لقرارات السياسات الاقتصادية إلى تعزيز الاتساق في النهج المتبعة بشأن التنمية المستدامة، واستيعاب التنمية المستدامة في التخطيط وصنع السياسات على الصعيد الوطني. كما سيساعد البلدان في وضع وتنفيذ أطر سياساتية وتنظيمية فعالة وتمكينية تحد من التلوث من خلال أنشطة اقتصادية أنظف تقلل أيضا من فقدان التنوع البيولوجي.

وسيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة التحولات الرقمية من أجل الحوكمة البيئية المتسقة والشاملة. وسيعجل بتقديم الدعم من أجل زيادة إدارة المعارف والإبلاغ عن البيانات على الصعيد الوطني. وهذا من شأنه أن يدعم البلدان في التنفيذ المتماسك للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وزيادة فهم الروابط بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بصحة الإنسان.

جيم- البرامج الفرعية التمكينية

1- التحولات المالية والاقتصادية

98- **إن تحويل ممارسات التمويل والأعمال نحو أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج – ونحو الحد من الآثار المناخية وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث – أمر بالغ الأهمية لتحقيق تطلعات خطة 2030.** وتوجد فرص هامة لإزالة الكربون من الموارد وإدارتها على نحو أكثر مسؤولية، مع معالجة أهداف الاستدامة والفقر والإنصاف والعمالة والنمو الاقتصادي والأمن والصحة في الوقت ذاته. وتساعد ثلاثة من برامج شبكة الكوكب الواحد الستة على تهيئة

بيئات تمكينية وتحويل الأسواق والتفضيلات: المشتريات العامة المستدامة، ومعلومات المستهلكين، وأنماط الحياة والتعليم المستدامة. ومع التكنولوجيات الرقمية والربط، يجري اختبار وتجريب طرق جديدة للموارد الطبيعية لدعم التحول المستدام والشامل في المناطق الريفية والحضرية. وسيبني برنامج الأمم المتحدة للبيئة على عمله المعياري الذي استمر عقوداً من الزمن بشأن التمويل المستدام، والاقتصاد الأخضر الشامل للجميع، وأنماط التجارة والاستهلاك والإنتاج المستدامة، وسيستفيد من إصلاح الأمم المتحدة وشراكاتها لتوسيع نطاق هذه المبادرات في البلدان دعماً للانتعاش المستدام بيئياً واجتماعياً واقتصادياً بعد جائحة كوفيد-19 ودعماً للاستدامة البيئية.

99- **وسيركز البرنامج الفرعي للتحولات المالية والاقتصادية على الإجراءات والتدخلات التالية لتيسير إنجازات البرامج الفرعية المواضيعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:**

(أ) ***بناءً على مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم الاقتصادات الخضراء الشاملة للجميع وإدماجها:*** سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالجمع بين مبادراته التكميلية العديدة، البلدان في وضع وتنفيذ أطر فعالة وتمكينية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك كفاءة استخدام الموارد ودائريتها، وإدراجها في الخطط والسياسات الوطنية ذات الصلة[35]. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الممارسات التي تحد من التلوث وتعالج العوامل المحركة لفقدان التنوع البيولوجي من خلال أنشطة اقتصادية أكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد وأكثر نظافة، تعمل على تحسين استقرار المناخ، والحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتحريك الاقتصادات والمجتمعات نحو عالم خال من التلوث. وستشمل الأنشطة تقديم الدعم لإعادة توجيه الإعانات والإصلاحات الضريبية وإصلاحات التسعير من أجل الاستدامة والانتقال إلى الاقتصادات الخضراء الشاملة للجميع، وسيجري تنفيذ تلك الأنشطة من خلال الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والشركاء.

(ب) ***دعم نماذج وسياسات قطاع الأعمال لتسريع الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك من خلال النُهج الدائرية وذات الكفاءة من حيث استخدام الموارد***[36]. سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشبكاته، بما في ذلك شبكة كوكب واحد، وشراكة العمل بشأن الاقتصاد الأخضر، ومنهاج معارف النمو الأخضر، والفرص العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، البلدان والمدن والشركات في التعجيل بالانتقال إلى سلاسل القيمة الأكثر دائرية والأنظف والأكثر كفاءة في استخدام الموارد، بين مسارات أخرى لتسريع الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويتراوح هذا من استخراج الموارد الطبيعية واستخدامها إلى تصميم المنتجات، والإدارة المستدامة، لتدفقات المواد ودائريتها، وإيجاد الحوافز الصحيحة للاستدامة، وتمكين أطر السياسات المتعلقة بالدائرية والمواد المستدامة، فضلاً عن أفكار الأعمال لمختلف قطاعات الصناعة، مثل البناء والبنية التحتية. وسوف يستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أدوات تمكينية مثل المشتريات العامة المستدامة والتعليم ومعلومات المستهلكين للتأثير على السلوك وتحويل الاستهلاك، فضلاً عن منهجيات التقييم الأساسية، مثل الاستيعاب الحضري، والوظائف الدائرية، ونُهج دورة الحياة، لتحديد الفرص الجديدة. ويمكن تعديل هذه النهج لاستهداف ودعم صغار الموردين والأسواق الضعيفة، مع مراعاة السياقات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. وسيسخِّر النظام البيئي الرقمي لتحقيق أقصى قدر من مكاسب الاستدامة من التحول ورصد آثاره، مع الاسترشاد في ذلك بالبيانات التحليلية باستخدام النهج العلمية والأساليب المستندة إلى المستهلكين. ويمكن أيضاً أن تكفل التكنولوجيات الرقمية إمكانية الوصول إلى خيارات أفضل بمعالجة البؤر الساخنة القطاعية والعوامل المشجّعة والحوافز التي يمكن أن تكون مكمّلة للخيارات المستنيرة وتزيد المعلومات عن سلاسل القيمة الفعالة والقادرة على الصمود. كما يمكن أن تساعد المستهلكين على تحديد وشراء سلع وخدمات أكثر استدامة وأكثر كفاءة وأقل تلويثاً.

(ج) ***تسريع مواءمة التمويل مع أهداف الاستدامة وأولويات السياسات:*** ستعمل مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال مبادراتها المعيارية المختلفة، مثل مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة، ومبادئ

(35) انظر قرار جمعية البيئة 1/4 بشأن المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

(36) انظر قرار جمعية البيئة 1/4.

التأمين المستدام، وائتلاف مالكي استثمارات الأصول الصفرية الانبعاثات، ومبادئ تمويل الأثر الإيجابي، من أجل مواءمة الممارسات المصرفية والتأمينية والاستثمارية دعماً للتحولات الشاملة في الاقتصاد الأخضر. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شركائه على توسيع نطاق مشاركته مع دوائر الصناعة وأوساط قطاع الأعمال والمستثمرين من أجل التحول نحو زيادة الشعور بالمسؤولية تجاه الناس والبيئة في القطاعات ذات الأثر الكبير مثل الصناعات الاستخراجية والبنية التحتية والزراعة. وسيسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تعزيز الوصول إلى التمويل الرقمي المستدام الذي يراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم.

(د) ***دعم المدن والبنية التحتية والمباني والبناء في المناطق الحضرية والمحيطة بالحضر لتصبح أكثر كفاءة في استخدام الموارد، ودائرية ونظيفة:*** مع هجمة كوفيد-19، تبيَّن بوضوح تام اعتماد المدن وسكان الحضر على الطبيعة وسلاسل القيمة الهشة في بعض الأحيان لجلب الغذاء والإمدادات الحيوية، مع ظهور الجائحة إلى جانب أزمة سكن وتفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. والنتائج التي توصل إليها فريق الموارد الدولية مثل تقرير وزن المدن – وعمل الإطار العشري لبرنامج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ستُثير نهجاً نُظُمياً يرمي إلى إحداث تحوّل في التمويل والحوكمة ونماذج الأعمال والقطاعات الرئيسية في المناطق الحضرية لزيادة قدرتها على الصمود أمام الجوائح وغيرها من الهزات وأوجه الشح. وسيركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على سلاسل القيمة الأكثر استدامة وقدرة على الصمود في قطاعات الأغذية والمباني والتنقل والصناعات الاستخراجية والطاقة، كما أنه سيحفز النهج المتكاملة للتخطيط والتصميم، ولا سيما في البنى التحتية العامة والخاصة، التي تربط بين البنى التحتية الرمادية والزرقاء والمستدامة[37]. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في القيام بذلك، مع موئل الأمم المتحدة لدعم الحكومات دون الوطنية، نظراً لدورها الأساسي في إحداث التغيير وتنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسات، وكذلك على جميع مستويات الحكومة.

(هـ) ***تحفيز الاستثمار الأخضر من أجل تحقيق تحول ريفي شامل ومستدام لدعم الوظائف والقدرة البيئية على الصمود والترميم:*** في سياق جائحة كوفيد-19 وغيره من العوامل الدافعة الاجتماعية والاقتصادية، مع عودة العديد من المهاجرين إلى المناطق الريفية، فإن ضمان قدرة النظم الإيكولوجية وفرص العمل لتمكين استيعاب العائدين سيكون أمراً بالغ الأهمية. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وشركائها في الحكومات وقطاع الصناعة على تقديم دعم مستدام طويل الأجل لتحقيق انتعاش مستدام، باستخدام أدوات مستحدثة لدعم ترميم النظم الإيكولوجية المتدهورة والاستثمار في الطبيعة من أجل فرص العمل الجديدة، وتعزيز التنوع البيولوجي والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه؛ ودعم الانتقال إلى الزراعة ونظم الأغذية المستدامة؛ وتعزيز الحوكمة البيئية الشاملة لإدارة الموارد الطبيعية بشكل أعم.

(و) ***توفير إحصاءات شاملة عن الثروة من أجل تحسين إثراء الروابط بين الأصول الطبيعية والفقر وعدم المساواة وبالتالي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام 2030*** *(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2018):* من المرجح أن يؤثر الفقر وعدم المساواة على الاتجاهات الأخرى في عالم ما بعد الجائحة، على النحو المذكور في آخر تقرير للأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2020/57). فتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، إلى جانب أثر الجائحة، سيصيب أشد الناس فقراً، مما يزيد من حدة التفاوتات القائمة ويدفع الناس إلى ما دون خط الفقر. – وسيدعم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الثروة الشاملة مكاتب الإحصاءات الوطنية في جهودها الرامية إلى رصد البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء بنية تحتية

(37) سيستند هذا إلى برنامج أثر المدن المستدامة التابع لمرفق البيئة العالمية، مع اتباع نهج متكامل وتركيز على النهج الدائرية القائمة على النظم الإيكولوجية من خلال التخطيط والتصميم المتكاملين وتخضير المدن لتحسين نوعية الحياة.

إحصائية من أجل إحصاءات الثروة الشاملة، مما يتيح فرصة للتعريف الصريح للانتعاش من جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وربطه بتطلعات اتفاق باريس وحركة ''ما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي''[38].

التحولات المالية والاقتصادية – كعامل تمكين

سيساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استقرار المناخ من خلال تعزيز نماذج الأعمال والأسواق من أجل إزالة الكربون والتكيف والقدرة على الصمود. وسيشرك الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة في اعتماد حلول تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، ويدعو إلى تحقيق المواءمات المالية، وينشر أدوات معلومات المستهلكين لدعم أنماط الحياة المستدامة.

وسيجعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العيش في وئام مع الطبيعة حقيقة واقعة من خلال وضع تدابير مالية واقتصادية مستدامة والدعوة إليها، تُصحح فقدان التنوع البيولوجي، وتعزز ممارسات الاستهلاك والإنتاج التي تحد من الضغط على النظم الإيكولوجية والطبيعة، وتعكس أهمية البعد الاجتماعي والاقتصادي للطبيعة والتنوع البيولوجي. وسوف يعزز اقتصاديات التنوع البيولوجي، ويحدد قيمته، وارتباطه بصحة الإنسان، والنتائج العادلة اجتماعيا لإدارة الموارد الطبيعية.

وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في التحول نحو كوكب خال من التلوث عن طريق تشجيع استيعاب التكاليف الحقيقية للتلوث في القرارات المالية والاقتصادية التي تتخذها الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص، وإعادة توجيه التمويل والاستثمارات نحو أنشطة اقتصادية أنظف وأكثر أماناً، وسلوك أكثر مسؤولية، وصحة أكبر للناس والكوكب. وسيعترف بالروابط الجوهرية والترابط المتبادل بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وذلك باعتماد نهج سلسلة القيمة على نطاق المنظومة لمعالجة التلوث.

وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الترابط بين العلوم والسياسات بالاستفادة من العلوم والبيانات القوية والوجيهة لتعزيز فهم وقبول واستيعاب الخيارات المستدامة من قبل الجهات الفاعلة على امتداد سلسلة القيمة، بما في ذلك واضعو السياسات الاقتصادية والقطاع المالي، ولزيادة الاستثمارات العامة والخاصة.

كما سيستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أطر الحوكمة البيئية، بالشراكة مع الجهات الفاعلة من غير الدول، من أجل تقديم الدعم وتعزيز المؤسسات التي توجه سلوك السوق وتصوغه وتشجع على اتباع نُهج متماسكة ومتكاملة للتصدي لأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. وسيهدف إلى تعميم جوانب التمويل والاقتصاد المستدامين في الأطر القطاعية والمؤسسية والقانونية والتنظيمية.

وسيعزّز برنامج الأمم المتحدة للبيئة استخدامه للرقمنة لجعل التمويل المستدام أيسر منالاً وأكثر ملاءمة للمستخدمين من القطاعين العام والخاص من جميع الأحجام، ولجلب معلومات عن البصمة ودورة الحياة للمستهلكين ومؤسسات الأعمال وواضعي السياسات. كما سيشرك الشركاء بهدف الحد من الأثر البيئي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستعتمد هذه الإجراءات على الاعتراف في جدول أعمال أديس أبابا بالحاجة إلى تأمين تمويل إضافي للانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

(38) مبادرة ''ما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي'' تتعلق بوضع مؤشرات واضحة وجذابة بقدر جاذبية الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها أكثر شمولا للجوانب البيئية والاجتماعية للتقدم. انظر https://www.weforum.org/agenda/2016/04/beyond-gdp-is-it-time-to-rethink-the-way-we-measure-growth.

2- التحولات الرقمية

100- **تجتاح الرقمية الكوكب – فتغيّر اقتصادنا، والمجتمع، والمؤسسات وحتى إنسانيتنا.** ولكن هذا لا يحدث دائما بطريقة شاملة للجميع ومنصفة ومستدامة. ويفيد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي (2019) بأن التحول الرقمي له آثار على جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169[(39)]، في حين يقدر المنتدى الاقتصادي العالمي (2018) أن الذكاء الاصطناعي وحده لديه أكثر من 80 تطبيقًا مختلفًا للبيئة، بما في ذلك من خلال تحويل القطاعات والنظم التقليدية لمعالجة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي وتعزيز رفاه الإنسان.

101- **ويتحمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولية إدماج المعايير والأهداف البيئية والاستدامة في الاقتصاد الرقمي العالمي**[(40)]. ولذلك، سيستخدم الأدوات الرقمية لتسريع وتضخيم الأثر عبر برامجه الفرعية المواضيعية الثلاثة، وتحقيق المزيد من الشفافية في معرفة حالة كوكبنا. وتماشياً مع خريطة الأمين العام للتعاون الرقمي (A/74/821)، واستراتيجية الأمين العام للبيانات، وخريطة الطريق على نطاق المنظومة من أجل ابتكار بيانات وإحصاءات الأمم المتحدة (CEB/2020/1/Add.1)، سيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة نقاط الدخول الرقمية والنظم الإيكولوجية الرقمية بشكل استراتيجي لإدراج البيانات والتحليلات البيئية ذات الصلة في عمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وسينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا في كيفية مواءمة البرنامج الفرعي للتحول الرقمي مع التوصيات الرئيسية الواردة في خريطة الأمين العام التفصيلية للتعاون الرقمي.

102- **وسيركز البرنامج الفرعي للتحولات الرقمية على الإجراءات والتدخلات التالية لتيسير إنجازات البرامج الفرعية المواضيعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:**

(أ) ***دعم وتوسيع نطاق التغيير البيئي من خلال بنية بيانات ونظام إيكولوجي رقمي محكومين بشكل فعال وشاملين:*** سيساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير الخبرة التقنية لاستحداث وتوطيد نظام إيكولوجي رقمي عالمي مفتوح وشامل للناس وللكوكب، يقوم على أساس المعايير الرقمية وأطر الحوكمة التي تدمج مجموعات البيانات وتحليلات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وستستخدم مجموعات البيانات من القطاعين العام والخاص لإنتاج استبصارات عملية آنية وتنبؤية تسهم في الرصد التلقائي للتقدم العالمي والوطني والمحلي نحو تحقيق الغايات الرئيسية المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتلوث بخصوص أهداف التنمية المستدامة والأطر ذات الصلة المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وستنشر مجموعات البيانات هذه، قدر الإمكان، بوصفها منافع عامة رقمية. وفي سياق إنجاز هذا العمل، سيكمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى ويتآزر معه، ويقدم التحليل والتوجيه للمساعدة في التخفيف من الآثار البيئية المباشرة لسلاسل توريد التكنولوجيا الرقمية، والاحتياجات من الطاقة، والنفايات الإلكترونية، فضلاً عن التصدي للمخاطر الناشئة عن المعلومات المضللة الموجودة على المنصات الرقمية. وستتحقق جميع هذه النتائج عن طريق الاستفادة من البرنامج الفرعي للعلم والسياسات، ولا سيما عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الإحصاءات ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وغرفة العمليات البيئية العالمية، تماشياً مع تطلعات الاستراتيجية العالمية للبيانات البيئية واستراتيجية الأمين العام للبيانات.

(39) من بين غايات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 غاية، تتأثر 103 غايات بشكل مباشر بمزيج من سبع تقنيات رقمية، بما في ذلك: الوصول الرقمي، والإنترنت السريعة، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والواقع الممتد، وسلاسل الكتل (Deloitte and GeSI, 2019).

(40) في قرار جمعية البيئة 23/4، بشأن إبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض، أقرت الدول الأعضاء بوجود ثغرات في المعارف بشأن حالة البيئة ناجمة عن الافتقار إلى البيانات الحالية والافتقار إلى توليد المعلومات ونشرها، وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضع استراتيجية طويلة الأجل للبيانات وأن يعطي الأولوية لها دعماً لتحديد أساليب قابلة للمقارنة لجمع البيانات وتحليلها وتعزيز مواءمتها، وتحسين المنصات التي توفر وظيفة الإيداع لإتاحة الوصول المفتوح إلى البيانات الحديثة والمضمونة الجودة والمصداقية وذات الأهمية. وبموجب هذه الولاية، إلى جانب الولايات الأخرى المنصوص عليها في القرار، يتحمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولية مؤسسية عن إدماج القيم والغايات البيئية والخاصة بالاستدامة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

(ب) *تحفيز **الاستخدام التحويلي للمنافع العامة الرقمية البيئية لتضخيم وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف وغايات المناخ العالمي والتنوع البيولوجي والتلوث:*** سوف يهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تحفيز وإلهام الإجراءات والاستثمارات والشراكات التي تستخدم المنافع العامة الرقمية والتكنولوجيا الرقمية لتحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية والشفافية في النهوض بالأهداف والغايات المتفق عليها دولياً بشأن المناخ والطبيعة والتلوث، وكذلك الابتكارات في مجال إزالة الكربون ونزع المادية وإزالة السموم. وسيشمل ذلك إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لتسخير البيانات والتكنولوجيات الرقمية والاستدامة الحاسوبية لتضخيم وتسريع التحولات الهيكلية الأعمق لدفع الأسواق وسلاسل القيمة وسلوكيات المستهلكين واتخاذ القرارات نحو تحقيق نتائج مستدامة.

(ج) ***تعزيز قدرات المعارف الرقمية البيئية والحوكمة الإلكترونية لدى مختلف أصحاب المصلحة للمشاركة في الأبعاد البيئية للتحول الرقمي، مع التركيز على الجنوب العالمي:*** وهذا الاستثمار شرط أساسي لأصحاب المصلحة لتصميم ونشر التكنولوجيات الرقمية وسياسات التحول الرقمي ذات الصلة بشكل فعال لحل تحديات المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث ودعم العلاقة بين البيئة والتكنولوجيا الرقمية والحوكمة الإلكترونية. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال الشراكات على تعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة على محو الأمية الرقمية في مجال البيئة والحوكمة الإلكترونية عن طريق بناء قدرات رقمية شاملة ومستجيبة للاعتبارات الجنسانية وقائمة على حقوق الإنسان، وتيسير الحوار بشأن السياسات، وتعزيز المناهج التعليمية، وتعزيز التعاون الاجتماعي الابتكاري، وإيجاد أوساط جديدة للممارسة يمكن أن تسهم في سد الفجوة الرقمية. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بناء على الطلب، بتقييم البنية التحتية الرقمية الوطنية اللازمة لإنتاج السلع العامة الرقمية من أجل البيئة ودعم خدمات الحكومة الإلكترونية. كما سيسعى إلى إلهام وتحفيز العلم التشاركي، والابتكار المفتوح، والتعاون الاجتماعي من خلال مختلف التحديات الرقمية المنحى، وحلقات عمل تطوير البرامجيات (هاكاثون)، والمؤتمرات، ومختبرات الابتكار، ومراكز التأثير، والمحاولات الجسورة وغيرها من المسابقات. وسيكون هناك تركيز خاص على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومنظمي المشاريع الاجتماعيين، والنساء، والشعوب الأصلية، والشباب، وأصحاب المصلحة الذين يعانون من الفجوة الرقمية.

(د) ***تحسين الكفاءة والتأثير المؤسسي من خلال برنامج أمم متحدة للبيئة يعمل رقمياً:*** سيدمج برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة من التكنولوجيات والعمليات والممارسات الرقمية في جميع مجالاته لتحسين كيفية عمله، وابتكاره، وتقديم قيمته، وسيتفاعل مع أصحاب المصلحة، ويبني القدرات. وسيسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يصبح منظمة رقمية تتعامل مع البيانات باعتبارها أحد الأصول الاستراتيجية التي يمكن أن تقود الأفكار والابتكارات والتأثيرات، بما في ذلك من خلال تحسين تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييم أثرها.

التحول الرقمي – كعامل تمكين

سيسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استقرار المناخ عن طريق التعجيل باعتماد المستهلكين والمواطنين سلوكيات ومنتجات منخفضة الكربون. وستدفع الحلول الرقمية أنماط الحياة المستدامة واستهلاك السلع والخدمات المنخفضة الكربون من خلال زيادة الشفافية فيما يتعلق بانبعاثات الكربون. وسيُبلغ برنامج الأمم المتحدة للبيئة معلومات البصمة الكربونية من خلال الشهادات والتطبيقات الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية. كما سيعمل على زيادة الجهود الرامية إلى الحد من البصمة الكربونية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على مراكز البيانات وتطبيقات سلسلة الكُتل وقطاع الألعاب.

و**سيجعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العيش في وئام مع الطبيعة حقيقة واقعة عن طريق التعجيل باستحداث تكنولوجيات مستدامة واعتمادها وتوسيع نطاقها لدعم حفظ منافع التنوع البيولوجي واستخدامها على نحو مستدام وتقاسمها على نحو منصف.** وسيعقد شراكة ويعجّلها من أجل الأخذ بالتكنولوجيات الرقمية الناشئة التي يمكن أن تساعد المجتمع على تحقيق أهداف الطبيعة والتنوع البيولوجي. وإضافة إلى ذلك، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحفيز شبكة رقمية بشأن حالة الطبيعة والتنوع البيولوجي، بما في ذلك الاتجاهات والضغوط

والاستجابات البشرية، كمنفعة عامة رقمية، من أجل توجيه عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص. كما سيجري استكشاف إمكانية التخفيف من أثر سلاسل القيمة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الطبيعة.

وسيوسِّع برنامج الأمم المتحدة للبيئة نطاق اعتماد التكنولوجيات النظيفة والنُهج الدائرية الرقمية نحو كوكب خال من التلوث. وسيستكشف ما تنطوي عليه التكنولوجيات الرقمية والتصميم الدائري من إمكانات كبيرة للمساهمة في الحد من النفايات والتلوث. كذلك، فإن اعتماد معايير لرصد المواد الكيميائية والتلوث وتبادل البيانات طوال دورة حياة المنتج يمكن أن يدعم الشفافية في إمكانية تتبع المواد، بدءاً من المواد الخام إلى الإنتاج والاستهلاك إلى التخلص منها أو إعادة استخدامها. وأخيراً، سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود العالمية بشأن التحدي المتمثل في النفايات الإلكترونية، مع التأكيد على الحاجة إلى اتباع نُهج دائرية للتعامل مع السلع الكهربائية والإلكترونية.

وسيعجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الترابط بين العلوم والسياسات من خلال زيادة تأثير السلع العامة الرقمية التي ينتجها التحليل العلمي على الأولويات البيئية، واستيعابها وتأثيرها. وسيسهم في مبادئ البيانات البيئية العالمية، والضمانات، والمعايير والقواعد لدعم بنية تحتية مفتوحة للبيانات، والنظام الإيكولوجي الرقمي لكوكب الأرض. وسيستخدم الأدوات الرقمية لإجراء تحليل علمي للاتجاهات البيئية في المناخ والطبيعة والتلوث ورصد التقدم المحرز في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وستتاح البيانات والتحليلات البيئية المصممة خصيصاً لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع من خلال غرفة العمليات البيئية العالمية.

وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة القدرات العالمية والوطنية في مجالي رقمنة الحوكمة البيئية والعمل الجماعي البيئي. ويشمل ذلك المساهمة في المبادئ والمعايير والقواعد العالمية المتعلقة بالبيانات المفتوحة، وقابلية التشغيل المشترك والترخيص، وضمان جودة البيانات، والتصميم الذي يركز على الإنسان، والضمانات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسوف يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة محو الأمية الرقمية لأصحاب المصلحة البيئيين، بما في ذلك من خلال التحديات الرقمية، والمحاولات الجسورة، وحلقات عمل تطوير البرامجيات. وسيكون هناك تركيز خاص على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومنظمي المشاريع الاجتماعيين، والنساء، والشعوب الأصلية، والشباب، وأصحاب المصلحة الذين يعانون من الفجوة الرقمية.

وسوف يعجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التحولات المالية والاقتصادية من خلال المنافع العامة الرقمية والاستبصارات التي تُنير الاستثمارات المستدامة. وستمكِّن المنافع العامة الرقمية من تصميم سياسات الاقتصاد الأخضر الشامل وتساعد في تقييم المخاطر البيئية، والاستبصارات، والمحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي، من أجل اتخاذ قرارات استثمارية. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإفصاح عن المعلومات على الملأ وتتبع أداء سلسلة القيمة باستخدام معايير الاستثمار القياسية البيئية والخاصة بالحوكمة الاجتماعية. وسيسعى إلى استخدام التكنولوجيات الرقمية لدعم الاستهلاك المستدام وأساليب الحياة المستدامة، بما في ذلك من خلال تطبيق علم الاقتصاد السلوكي.

خامساً- أربعة عوامل للتغيير من أجل تحسين التنفيذ

103- **لتعزيز تنفيذ التغييرات التنظيمية التحويلية المبينة في هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل، سيتناول برنامج الأمم المتحدة للبيئة أربعة عوامل رئيسية للتغيير.** وتمثل هذه مزيجاً من الإجراءات والفرص الداخلية والخارجية التي من شأنها أن تدفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة نحو تحقيق مزيد من الفعالية مع تسريع الأثر في الوقت ذاته .

ألف- الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف و''أثرها المضاعِف''

104- **إن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف هي أحد أحجار الأساس لوضع السياسات الوطنية وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، وهي تؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ يعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة باستقلال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ويحترمها، فإنه سيشجّع التعاون المتسق والمتآزر على نطاق جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من أجل .زيادة أثرها وتحقيق نتائج معززة على نطاق خطة عام 2030[(41)]. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وفي هذا السياق، سييسر اتباع نهج متسق ومتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتوسط في التعاون والشراكات بين المؤسسات، وإنشاء الصكوك والتشريعات اللازمة في مجال السياسات، وتنمية القدرات ذات الصلة.

105- **وستظل العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مدعومة بالحوار المنتظم والرسائل والدعوة المشتركة** – وتسترشد بتبادل البيانات القائمة على العلم والتقييمات الشاملة لزيادة التعاون الاستراتيجي والبرنامجي – نحو تحقيق أهداف مشتركة. وسينصب تركيز أكبر على المجالات الشاملة لعدة قطاعات مثل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتغيُّر المناخ، والتنوع البيولوجي، والتلوث، وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن قضايا الإنصاف بين الأجيال والمساواة بين الجنسين.

106- **وسيوفر إطاراً ما بعد عام 2020 للتنوع البيولوجي وللمواد الكيميائية والنفايات سُبل حماية رئيسية.** وسيكون من العناصر المحورية في مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الدعم المستمر لإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 المتفق عليه وإطار ما بعد عام 2020 للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، إلى جانب تعزيز الروابط والنُهج المتكاملة مع اتفاق باريس.

باء- رفع مستوى الطموح البيئي داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال إصلاح الأمم المتحدة

107- **تهدف عملية إصلاح الأمم المتحدة إلى إعادة تنظيم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بهوية جماعية أقوى وأفضل تحديداً بوصفه شريكاً موثوقاً وفعالاً للبلدان في تنفيذ خطة عام 2030.** ومن خلال الحد من التجزؤ المنهجي والازدواجية وعدم الكفاءة التشغيلية، يتيح الإصلاح فرصة هائلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للالتزام بدوره بوصفه الصوت البيئي الرائد في الأمم المتحدة، وللوفاء بولايته التنسيقية بشأن البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية من خلال مجموعة من أصوله الإقليمية في مجال السياسات والعمليات.

108- **وسيتناول برنامج الأمم المتحدة للبيئة إصلاح الأمم المتحدة من خلال العدسة المواضيعية الموحدة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث،** مع تعزيز التكامل في جميع جوانب مهمة الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجالات التنمية والسلام والأمن والعمليات الإنسانية وحقوق الإنسان في إطار ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

109- **ومن أجل الاستفادة على نحو أفضل من الفرصة التي يتيحها الإصلاح، سيستعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة ترتيباته وعملياته التنفيذية** لضمان مواءمتها مع المبادئ التوجيهية للإصلاح، والأدوات، والآليات، والمتطلبات الرقمية. وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدرة الموظفين في جميع أنحائه على المساهمة بشكل

(41) تقر الفقرة 89 من ''المستقبل الذي نصبو إليه'' بالحاجة إلى ''تعزيز أوجه التآزر [،...] وتعزيز اتساق السياسات على جميع المستويات ذات الصلة [...] وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف'' في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، وكذلك في مجموعة التنوع البيولوجي وداخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وأشارت جمعية البيئة أيضاً إلى هذه الفقرة في قرارها 17/2، بشأن تعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تيسير التعاون والتعاضد والتآزر فيما بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، والتي كلفت برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في جملة أمور، بتعزيز العمل المتسق على نطاق المنظومة بشأن بناء القدرات من أجل تيسير التنفيذ المتسق والفعال للاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

موضوعي عن طريق تحديد الفرص وتطبيق أساليب الإدارة التكيفية لتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة على جميع المستويات.

110- **وسيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الشراكات، الموجهة نحو التأثير مع كيانات الأمم المتحدة الشقيقة،** مستفيداً من مواطن القوة والقدرات الخاصة بكل منها لتحسين الاتساق التشغيلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهذا سيتيح فرصاً فريدة في السياسات والتشغيل للاستفادة من الخبرة التقنية والتشغيلية للكيانات الأخرى من أجل تحقيق أثر مشترك أكبر، مع زيادة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرامج.

111- **وستكون المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هي الركيزة التي ستحقق التطلعات الاستراتيجية للمنظمة وتأمين مشاركة أقوى على الصعيدين الإقليمي والقطري.** كما ستكون بمثابة قنوات لمواءمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المبادئ التوجيهية لإصلاح الأمم المتحدة وعمليات ذلك الإصلاح، وضمان فهم أفضل للسياقات والاحتياجات الوطنية والإقليمية والاستجابة لها، فضلا عن تعزيز المشاركة مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وعمليات السلام، وتعزيز التعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ومكتب تنسيق التنمية الإقليمي، واللجان الاقتصادية الإقليمية. وفي إطار المساهمة في عمليات التصميم والتنفيذ الخاصة بالتحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، سوف يكفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يُسترشد بالعلم في السياسات. وستُرشد القرارات التي تنبثق من هذه العمليات المشتركة تخطيط البرامج وتنفيذها على الصعيد القطري وطرائق المشاركة في عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في ضمان إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل البيئية في استعراضاتها الوطنية الطوعية في حلقة تغذية مرتدة بين الأولويات البيئية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي.

112- **وسيشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في المنابر والعمليات الإقليمية** مثل المنابر التعاونية الإقليمية، والتحالفات القائمة على الفرص والقضايا، ومناهج المعارف الإقليمية وغيرها من منابر الأمم المتحدة المشتركة. وسيؤمّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاركة أقوى في هذه المنصات بينما يقود في الوقت ذاته تحالفات الفرص المتصلة بالبيئة/القضايا ذات الصلة بالبيئة، ويقدم الدعم الاستراتيجي والمدخلات من أجل إعداد المنتديات البيئية الوزارية الإقليمية، واللجان المشتركة بين الوزارات، والمنتديات للاجتماعات المشتركة للوزراء. وسيربط برنامج الأمم المتحدة للبيئة بين مقررات هذه المنتديات وتخطيطه للبرامج وتنفيذها، وسيعزز أوجه التآزر بين المنتديات وجمعية البيئة، وكذلك مع المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة.

113- **وسيساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آليات التنسيق الرئيسية بين الحكومات وفيما بين الوكالات.** ومن خلال توفير المعلومات البيئية القائمة على الأدلة وزيادة الوعي العام بالقضايا البيئية الحرجة والناشئة، سيؤثر برنامج الأمم المتحدة للبيئة على صنع السياسات البيئية العالمية في إطار العمليات والمداولات الحكومية الدولية العالمية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن (عندما يُكلَّف بذلك)، بين كيانات أخرى. وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه رئيساً لفريق الإدارة البيئية، التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضايا محددة في ميدان البيئة، ويُسخِّر القدرات الجماعية لفريق الإدارة البيئية لوضع استجابات تحويلية من أجل عالم أكثر استدامة، بما في ذلك في سيناريو ما بعد جائحة كوفيد-19. كما سيدعم الاستدامة البيئية في السياسات والبرامج والتوجيهات التنفيذية داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، والعمليات المخصصة الأخرى، ودعم نشر مقرراتها وأدواتها التوجيهية من خلال الآليات الإقليمية والقطرية.

114- **وسينهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالأداء البيئي المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة، ويدعم تنفيذ استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030** (CEB/2019/3/Add.2) وعملية متابعتها من خلال رفع مستوى الإبلاغ والتنسيق والمساعدة التقنية، بما في ذلك من خلال الشراكات مع الكيانات

الشقيقة. وانطلاقاً من روح توحيد الأداء، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة توليد المعارف والدعوة إلى إنشاء نظام دعم يثري ويعزز رؤية قيادة الأمم المتحدة للاستدامة المؤسسية، بما في ذلك من خلال تحسين الشراكات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

جيم- تعددية الأطراف الشاملة من أجل حوكمة بيئية عالمية أقوى

115- **سيقدّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الشمولية ويدعمها لتعزيز الحوكمة البيئية الشفافة والخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.** وفي بيئة اليوم المتغيرة بسرعة، سيسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الحفاظ على طموح كبير في تعددية الأطراف البيئية العالمية، مع التركيز ليس فقط على التحديات والفرص الحالية ولكن أيضاً على الاحتياجات الناشئة، ولا سيما احتياجات الأجيال المقبلة، والحاجة إلى التعاون الرقمي بشأن القضايا البيئية العالمية.

116- **وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببناء تعددية بيئية شاملة لحشد كل من يستطيع التأثير على التغييرات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.** ولا يزال المبدأ 10 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية – وهو أحد الأركان الأساسية لمشاركة أصحاب المصلحة في السياسات البيئية وصنع القرار، بعد ما يقرب من 30 عاماً على اعتماده في قمة الأرض عام 1992 – على أهميته كما كان دائماً[42]. وقد أظهرت الأصوات الشابة القوية داخل حركة بيئية عالمية مجددة قوة الأفراد الملتزمين في التأثير على القرارات المتعلقة بالعدالة الكوكبية. وفي معرض الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة، شدد الأمين العام على ضرورة ''تعددية الأطراف الشاملة للجميع، بالاستفادة من المساهمات التي لا غنى عنها للمجتمع المدني، ومؤسسات قطاع الأعمال، والمدن، والمناطق، وعلى وجه الخصوص إيلاء وزن أكبر لأصوات الشباب'' (الأمين العام للأمم المتحدة، 2020 (ب)). وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من هذه الالتزامات المجتمعية الجديدة للدخول في شراكات استراتيجية مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة[43] والجمهور عامةً، مستفيداً من مهامهم التقنية والدعوية الفعالة. وكجزء من هذه المشاركة، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز المنظمات والمجتمعات الدينية باعتبارها حامية للمنظورات البعيدة المدى والقائمة على القيمة بشأن الاستدامة البيئية التي تتحدث إلى بلايين الناس حول العالم.

117- **وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جمعية الأمم المتحدة للبيئة – وهي الهيئة العالمية لصنع القرار على أعلى مستوى في مجال البيئة – باعتبارها المنبر العالمي الرئيسي للعمل البيئي.** وتمثل جلسات جمعية البيئة فرصة للمجتمع الدولي في جميع القطاعات، ومستويات الحكومة ومناحي الحياة، لكي يتكاتف لمناقشة ومعالجة القضايا البيئية العالمية. وستواصل جمعية البيئة، مدفوعةً بالعلم السليم، إلهام وتحديد واتخاذ إجراءات تحويلية جريئة من أجل البيئة مع التركيز على الحلول التي تتحدث إلى الجميع. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة جمعية البيئة في تعزيز علاقتها بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومساهمتها في تنفيذ خطة عام 2030، وذلك بتعزيز التقارب والحوار بشأن الإجراءات الاستراتيجية المشتركة والخبرات المشتركة، وزيادة إبراز قرارات هيئات إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

(42) ينص المبدأ 10 على ما يلي: ''من الأفضل معالجة المسائل البيئية بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى ذي الصلة. وعلى الصعيد الوطني، تتاح لكل شخص إمكانية الوصول على النحو المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تحتفظ بها السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاتهم المحلية، وإتاحة الفرصة للمشاركة في عمليات صنع القرار. ويتعين على الدول أن تيسر وتشجع توعية الجمهور ومشاركته من خلال إتاحة المعلومات على نطاق واسع. وينبغي إتاحة إمكانية الوصول الفعال إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك الجبر وسُبل الانتصاف''.

(43) أقر جدول أعمال القرن 21 بأن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة ذات مغزى ومشاركة نشطة من ''المجموعات الرئيسية'' التسع التالية: قطاع الأعمال والصناعة، والأطفال والشباب، والمزارعون، والسكان الأصليون، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمرأة، والعمال، والنقابات العمالية.

118- **وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص كشريك رئيسي في دفع التحولات المنهجية إلى مسارات مستدامة.** وبناء على استراتيجيته المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020 (ب))، سيشرك برنامج الأمم المتحدة للبيئة القطاع الخاص في تحولات هامة تؤدي إلى توليد سياسات سليمة وتكنولوجيات مستدامة، منها تكنولوجيات رقمية، مستنيرة بأحدث المعارف العلمية. وسيتفاعل الأمم المتحدة للبيئة مع القطاع الخاص على مختلف المستويات، بما في ذلك من خلال الشبكات المفتوحة، والمناقشات السياساتية، والمنتديات المتعددة أصحاب المصلحة مثل جمعية البيئة، وكذلك بشأن التطبيقات المحددة للتكنولوجيات الرقمية في البيئة. ومن خلال الشراكات والتحالفات مع القطاع الخاص، سيستهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أهدافاً محددة، وسيشارك في إجراءات الدعوة ذات الأثر الكبير لتعزيز التحولات السياسية والثقافية اللازمة لتوجيه المنتجين والمستهلكين نحو الاستدامة. وتشمل القطاعات الرئيسية التي سيسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تحقيق مثل هذه التحولات المنهجية فيها إنتاج الطاقة واستهلاكها، ونظم الأغذية، والبنية التحتية والبيئة المبنية، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات، وقطاع الصناعات الاستخراجية، وسلاسل القيمة المستدامة للمنتجات الأقل كثافة في استخدام الموارد والأقل تلويثاً، والتمويل العالمي، ونظم السوق والاستثمار.

دال- الاتصال المبتكر كقوة دافعة لمناصرة البيئة المُمكَّنة

119- **ستساعد اتصالات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحقيق الترابط والاتساق عبر النطاق الواسع للعمل البيئي.** وستسترشد جهود الاتصال بأحدث العلوم المتاحة، بما في ذلك العلوم الاجتماعية، وستستهدف تشكيل السرد العالمي حول البيئة من خلال توليد التزامات سياسية واجتماعية وتحقيق التغييرات المجتمعية والسياسية اللازمة للتصدي للتحديات المبينة في قسم تحليل الحالة في هذه الوثيقة.

120- **وسيتبع برنامج الأمم المتحدة للبيئة نهجاً ابتكاريًا للغاية في اتصالاته،** مستخدماً موطئ قدمه المتزايد في المجالات الرقمية ومساحات التواصل الاجتماعي للوصول إلى مجموعة واسعة من الجماهير وأصحاب المصلحة والمشاركة معهم. وسيركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تمكين الأفراد والجماعات من أجل العمل البيئي، مع التركيز على أصوات القطاعات والجهات الفاعلة التي تكون عادة خارج الحيز البيئي. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تضخيم أصوات الشباب والمستهلكين وأصحاب المشاريع البيئية والناشطين وقادة الابتكار والجهات الفاعلة والمنظمات الدينية، من بين جهات أخرى.

121- **وسيركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقديم قصص ذات أثر كبير لتعزيز فهم الاستدامة البيئية وفوائدها وحشد التغيير السلوكي المجتمعي.** وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مستخدماً الممارسات المبتكرة لرواية القصص، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية الغامرة، بتسليط الضوء على دراسات الحالة الإفرادية بشأن قضايا الصلة والروابط بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، من أجل تكييفها مع السياقات المحلية والتنفيذ الواسع النطاق.

سادساً- التطلع إلى الأمام: قيادة التغيير نحو المستقبل الذي نصبو إليه

122- **إن تحقيق الاستقرار المناخي، والعيش في وئام مع الطبيعة، والتحرك نحو كوكب خال من التلوث بحلول عام 2050، سيتطلب إعادة معايرة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا نحو نماذج أكثر استدامة وإنصافاً.** واستناداً إلى أحدث العلوم، توفر هذه الاستراتيجية التركيز اللازم للإجراءات التحويلية التي تستهدف محركات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وهي تحدد الإجراءات اللازمة لإعادة تشكيل أنماط الاستهلاك والإنتاج تحقيقاً لاستدامتها، بحيث لا يتعرض رفاه الإنسان وصحة النظم الإيكولوجية على كوكب الأرض للخطر بسبب تدهور البيئة .

123- **وتحدد هذه الاستراتيجية مساراً مركزاً ومتماسكاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع حلول يمكن أن تسهم في تحقيق تطلعات خطة عام 2030 وتنفيذ الفقرة 88 من ''المستقبل الذي نصبو إليه''** (A/RES/66/288)، مسترشداً برؤية طويلة الأجل لاستدامة الكوكب من أجل الناس والرخاء والإنصاف. وسيستفيد

برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عقد العمل ويساعد الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل كمحفز وميسر للعمل الطموح بشأن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وسيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الوضوح والتركيز من أجل تنفيذ برامج تتسم بالكفاءة والفعالية، تحقيقاً لنتائج ملموسة ومستدامة.

124- **ولن يشرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحده في الرحلة التي رسمتها هذه الاستراتيجية.** فهو سيدعم عملية إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في اتخاذ إجراءات بيئية أقوى وأكثر تنسيقا وتآزراً، مع تعزيز قدرتها على تلبية احتياجات فرادى البلدان. وسيعمل مع هيئات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لزيادة تأثيرها وتحقيق المزيد من الاتساق في كيفية تعاونها والاستفادة من بعضها البعض. وسيعمل على أساس تعددية شاملة تتجاوز الحكومات وتدعم التحولات المنهجية، بمساعدة وتعاون القطاع الخاص وأوساط مؤسسات قطاع الأعمال، والشباب، والمجتمع المدني ككل، والمنظمات الدينية.

125- **وهذه هي الطريقة التي سيقود بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة التغيير نحو المستقبل الذي نصبو إليه.**

المراجع

Cheng, Zhen, and others (2016). Status and characteristics of ambient $PM_{2.5}$ pollution in global megacities. *Environment International,* vol. 89–90 (April), pp. 212–221. Available at http://air.sjtu.edu.cn/Assets/userfiles/sys_eb538c1c-65ff-4e82-8e6a-a1ef01127fed/files/Status%20and%20characteristics%20of%20ambient%20PM2_5%20pollution%20in%20global%20megacities.pdf.

Diaz, Robert J., and Rutger Rosenberg (2008). Spreading dead zones and consequences for marine ecosystems. *Science*, vol. 321, no. 5891 (August), pp 926–929. Available at https://doi.org/10.1126/science.1156401.

Food and Agriculture Organization of the United Nations and others (2019). *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019: Safeguarding against Economic Slowdowns and Downturns*. Rome: FAO. Available at http://www.fao.org/3/ca5162en/ca5162en.pdf.

Global Enabling Sustainability Initiative and Deloitte (2019). *Digital with Purpose: Delivering a SMARTer 2030.* Brussels: GeSI. Available at https://gesi.org/storage/files/DIGITAL%20WITH%20PURPOSE_Summary_A4-WEB_watermark.pdf.

Habtezion, Senay (2016). Overview of Linkages between Gender and Climate Change. Policy Brief. New York: UNDP. Available at https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/womens-empowerment/gender-and-climate-change.html.

High-Level Panel on Digital Cooperation (2019). The age of digital interdependence. Available at https://www.un.org/en/pdfs/DigitalCooperation-report-for%20web.pdf.

Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General (2019). *Global Sustainable Development Report 2019: The Future Is Now – Science for Achieving Sustainable Development*, 2nd ed. New York: United Nations. Available at https://sustainabledevelopment.un.org/gsdr2019.

Intergovernmental Panel on Climate Change (2018). *Global Warming of 1.5°C*. An IPCC Special Report on the impacts of global warming of 1.5°C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas emission pathways, in the context of strengthening the global response to the threat of climate change, sustainable development, and efforts to eradicate poverty. Available at http://www.ipcc.ch/report/sr15/.

Intergovernmental Panel on Climate Change (2019). *Climate Change and Land*. An IPCC Special Report on climate change, desertification, land degradation, sustainable land management, food security, and greenhouse gas fluxes in terrestrial ecosystems. Summary for Policymakers. Available at https://www.ipcc.ch/srccl/.

Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (2019). Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. Summary for Policymakers. Bonn: IPBES. Available at https://ipbes.net/ga/spm.

International Labour Organization (2018). *Greening with Jobs: World Employment Social Outlook 2018*. Available at https://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/greening-with-jobs/lang--en/index.htm.

International Monetary Fund (2020). World Economic Outlook Update, June 2020: A Crisis Like No Other, an Uncertain Recovery. Available at https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020.

International Resource Panel (2019a). *Global Resources Outlook 2019: Natural Resources for the Future We Want.* Nairobi: UNEP. Available at https://www.resourcepanel.org/reports/global-resources-outlook.

International Resource Panel (2019b). *Resource Efficiency and Climate Change: Material Efficiency Strategies for a Low-Carbon Future,* Nairobi: UNEP. Available at https://www.unenvironment.org/resources/report/resource-efficiency-and-climate-change-material-efficiency-strategies-low-carbon.

International Telecommunication Union (2019). *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2019.* Geneva: International Telecommunication Union. Available at https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/facts/default.aspx.

Inter-Parliamentary Union (2020). Women in Parliament: 1995–2020: 25 Years in Review. Available at https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2020-03/women-in-parliament-1995-2020-25-years-in-review.

Life Cycle Initiative and others (2018). Hotspot Analysis Tool for Sustainable Consumption and Production. Available at http://scp-hat.lifecycleinitiative.org/.

Organization for Economic Cooperation and Development (2014). *Social Institutions and Gender Index: 2014 Synthesis Report.* Available at http://www.oecd.org/development/gender-development/BrochureSIGI2015-web.pdf.

Organization for Economic Cooperation and Development (2016). *The Economic Consequences of Outdoor Air Pollution*. Paris: OECD. Available at https://doi.org/10.1787/9789264257474-en.

Rigaud, Kumari, and others (2018). *Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration.* Washington: World Bank Group. Available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29461.

Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2010). Decision X/2: The Strategic Plan for Biodiversity 2011–2020 and the Aichi Biodiversity Targets. UNEP/CBD/COP/DEC/X/2. Available at https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-10/cop-10-dec-02-en.pdf.

Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2018a). Decision 14/34: Comprehensive and participatory process for the preparation of the post-2020 global biodiversity framework. CBD/COP/DEC/14/34. Available at https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-14/cop-14-dec-34-en.pdf.

Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2018b). Mainstreaming of biodiversity within and across sectors and other strategic actions to enhance implementation. CBD/SBI/2/4. Available at https://www.cbd.int/doc/c/f11a/7fda/2d33287489b726fd5c1150e4/sbi-02-04-en.pdf.

Sena, Aderita (2019). Land under Pressure – Health under Stress. Global Land Outlook Working Paper, United Nations Convention to Combat Desertification in Those Countries Experiencing Serious Drought and/or Desertification, Particularly in Africa. Available at https://knowledge.unccd.int/publication/land-under-pressure-health-under-stress.

Sobrevila, Claudia (2008). *The Role of Indigenous Peoples in Biodiversity Conservation: The Natural but Often Forgotten Partners*. Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development/World Bank. Available at https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/995271468177530126/the-role-of-indigenous-peoples-in-biodiversity-conservation-the-natural-but-often-forgotten-partners.

Swedish International Development Cooperation Agency (2009). Quick Guide to What and How: Increasing Women's Access to Land. Available at https://www.sida.se/English/publications/111176/quick-guide-to-what-and-how-increasing-womens-access-to-land/.

United Nations (2009). *State of the World's Indigenous Peoples*. Available at https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/publications/2009/09/state-of-the-worlds-indigenous-peoples-first-volume/.

United Nations (2012). The future we want. Resolution adopted by the General Assembly on 27 July 2012. A/RES/66/288. Available at https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_66_288.pdf.

United Nations (2019a). Networked, inclusive multilateralism can help overcome challenges of era, says Secretary-General, opening General Assembly session. Press release, 17 September. Available at https://www.un.org/press/en/2019/sgsm19746.doc.htm.

United Nations (2019b). Evaluation of the United Nations Environment Programme: Report of the Office of Internal Oversight Services. E/AC.51/2019/7. Available at https://oios.un.org/file/7751/download?token=F8yoCEm6.

United Nations (2019c). Report of the Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment, David R. Boyd. 15 July 2019. A/74/161. Available at https://www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/SafeClimate.aspx.

United Nations (2019d). Review of change management in United Nations system organizations: Report of the Joint Inspection Unit, 2019. JIU/REP/2019/4. Available at https://www.unjiu.org/sites/www.unjiu.org/files/jiu_rep_2019_4_english.pdf.

United Nations (2020a). Data Strategy of the Secretary General: For Action by Everyone, Everywhere with Insight, Impact and Integrity, 2020–22. Available at https://www.un.org/en/content/datastrategy/index.shtml.

United Nations (2020b). Report of the Secretary-General. Road map for digital cooperation: implementation of the recommendations of the High-level Panel on Digital Cooperation. A/74/821. Available at https://www.un.org/en/content/digital-cooperation-roadmap/.

United Nations (2020c). *World Economic Situation and Prospects 2020.* Available at https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-2020/.

United Nations (2020d). *World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World.* ST/ESA/372. Available at https://www.un.org/development/desa/dspd/world-social-report/2020-2.html.

United Nations Commission on the Status of Women (2020). Political Declaration on the occasion of the twenty-fifth anniversary of the Fourth World Conference on Women. E/CN.6/2020/L.1. Available at https://undocs.org/en/E/CN.6/2020/L.1.

United Nations Conference on Environment and Development (1992). *Agenda 21.* Available at https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/Agenda21.pdf.

United Nations Development Programme (2020). *COVID-19 and Human Development: Assessing the Crisis, Envisioning the Recovery.* Human Development Perspectives series. Available at http://hdr.undp.org/en/hdp-covid.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (2019). United Nations Environment Programme UN-SWAP 2.0 Performance 2019. Available at https://www.unwomen.org/en/how-we-work/un-system-coordination/promoting-un-accountability/un-swap-results/2019.

United Nations Environment Programme (2016). A contribution to the global follow-up and review in the 2016 high-level political forum on the work of the United Nations Environment Programme. Available at https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/26458.

United Nations Environment Programme (2018). *Inclusive Wealth Report 2018. Measuring Sustainability and Well-Being*. Available at https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/27597/IWR2018.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

United Nations Environment Programme (2019a). *Frontiers 2018/19: Emerging Issues of Environmental Concern*. Available at https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/27538.

United Nations Environment Programme (2019b). *Global Chemicals Outlook II: From Legacies to Innovative Solutions: Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development*. Available at https://www.unenvironment.org/resources/report/global-chemicals-outlook-ii-legacies-innovative-solutions.

United Nations Environment Programme (2019c). *Global Environment Outlook 6: Healthy Planet, Healthy People*. Cambridge: Cambridge University Press. Available at https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/27539.

United Nations Environment Programme (2019d). *Measuring Progress: Towards Achieving the Environmental Dimension of the SDGs*. Available at https://www.unenvironment.org/resources/report/measuring-progress-towards-achieving-environmental-dimension-sdgs.

United Nations Environment Programme (2020a). Report on results of online survey on UNEP funding (UNEP/ASC.7/2/Add.4). Available at https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/34041/Agenda%20Item%204.Add.4_Report%20on%20Results%20of%20Survey%20on%20UNEP%20Funding%20final.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

United Nations Environment Programme (2020b). Strategy for Private-Sector Engagement. Available at https://www.unenvironment.org/resources/factsheet/strategy-private-sector-engagement.

United Nations Environment Programme (2020c). Evaluation Synthesis Report 2018–2019 – Final draft for comments, March 2020. UNEP/SC/2020/2/2. Available at http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/32007/Agenda%20Item%204%20Evaluation%20Report.pdf?sequence=3&isAllowed=y.

United Nations Secretary-General (2020a). Note to correspondents on the virtual meeting of the Chief Executives Board. 14 May. Available at https://www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2020-05-14/note-correspondents-the-virtual-meeting-of-the-chief-executives-board.

United Nations Secretary-General (2020b). Opening remarks to the press on the launch of the United Nations comprehensive response to COVID-19. Available at https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2020-06-25/remarks-press-launch-of-un-comprehensive-response-covid-19.

World Economic Forum (2018). Harnessing Artificial Intelligence for the Earth, 2018. Available at http://www3.weforum.org/docs/Harnessing_Artificial_Intelligence_for_the_Earth_report_2018.pdf.

World Economic Forum (2019). *Global Gender Gap Report 2020*. Available at https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality.